

Distr.
GENERAL

A/53/463
6 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٣٠ من جدول الأعمال

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترنات

البيئة والمستوطنات البشرية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٥ - ١	أولا - مقدمة
٣	١٠ - ٦	ثانيا - فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية
٤	٣٢ - ١١	ثالثا - توصيات باتخاذ إجراءات على مستوى الأمانة العامة
٤	١١	ألف - التنسيق فيما بين الوكالات
٥	١٤ - ١٢	باء - إقامة الروابط فيما بين الاتفاقيات البيئية وذات الصلة بالبيئة ودعم هذه الاتفاقيات
٦	٢٠ - ١٥	جيم - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي
٧	٢٣ - ٢١	DAL - المعلومات والرصد والتقييم والإذار المبكر
٨	٢٨ - ٢٤	هاء - المنتديات الحكومية الدولية
٩	٣٠ - ٢٩	واو - إشراك المجموعات الرئيسية
١٠	٣٢ - ٣١	زاي - المبادرات المستقبلية
١١	٥١ - ٣٣	رابعا - توصيات للهيئات الحكومية الدولية باتخاذ إجراءات
١١	٣٧ - ٣٦	ألف - إقامة الروابط بين الاتفاقيات البيئية وذات الصلة بالبيئة ودعم هذه الاتفاقيات
١٢	٤٦ - ٣٨	باء - المنتديات الحكومية الدولية
١٣	٥١ - ٤٧	جيم - إشراك المجموعات الرئيسية
١٤	٥٣ - ٥٢	خامسا - الخلاصة
١٥	المرفق - تقرير فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية

أولاً - مقدمة

١ - كان تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950) نتيجة إجراء استعراض واف لأنشطة الأمم المتحدة بهدف تحديد الطرق التي تستطيع الأمم المتحدة بها بمزيد من الفعالية والكفاءة أن تواجه التحديات التي تنتظرها ونحن ندخل في القرن الجديد وألف الجديد. غير أن التقرير ذكر أن الإصلاح ليس حدثاً معزولاً بل هو عملية مستمرة، وأنه على الرغم من أن المقترنات المقدمة ذات أهمية من حيث الطرق التي بها تؤدي هذه المقترنات إلى زيادة قوة الأمم المتحدة وزيادة مردودتها وقدرتها على التكيف على المدى القصير، فإنها ذات أهمية أيضاً بالنسبة لاتجاه العام الذي تحدد به تطور المنظمة مستقبلاً.

٢ - ومن بين الجوانب الهامة لعمل المنظمة التي تناولها التقرير مجال "البيئة والموئل والتنمية المستدامة". فقد استعرض التقرير خبرة الأمم المتحدة ومنتجاتها في هذا المجال، ولاحظ أن من بين جميع التحديات التي ستواجه المجتمع العالمي في القرن المقبل، لن يكون أضخم ولا أشمل من بلوغ توازن مستدام بين التمو الاقتصادي، وتحفيض حدة الفقر، والإنصاف الاجتماعي، وحماية موارد الأرض والمشاعر ونظم المحافظة على الحياة. كما لاحظ التقرير أن الجمعية العامة أكدت في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة على الصعوبات والانتسamas التي لا تزال تعوق التقدم نحو الاتفاق على التدابير التعاونية اللازمة لمعالجة تلك القضايا وكفالة تنفيذ الاتفاقيات القائمة.

٣ - وقد استعرض التقرير أيضاً التطورات الذي حدثت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية بما في ذلك الزيادة في عدد الناعلنين الجدد في هذا الميدان وتوسيع مشاركتهم في منتديات الأمم المتحدة؛ وظهور لجنة التنمية المستدامة بوصفها منتدى سياسياً هاماً؛ وزيادة القدرات البيئية لدى منظمات الأمم المتحدة؛ والتحول إلى عالم حضري في معظمها؛ والاستجابة المخيبة للأمال لاحتياجات البلدان النامية من الموارد الجديدة والإضافية. وخلص التقرير إلى أن هذه الخبرة تدل على الحاجة إلى اتباع نهج شامل أكثر تكاملاً في تناول السياسات والبرامج المتعلقة بشتى الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنظيم التزام المنظمة بالتنمية المستدامة. وسيطلب ذلك درجة أو ثق من التعاون والتفاعل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبين كلاً الكيانين من جهة والإدارات والصناديق والبرامج الأخرى من جهة أخرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية.

٤ - وقد أكد التقرير من جديد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الصوت البيئي للأمم المتحدة، وأنه يجب إعطاء أولوية علياً لمنحة المركز والقدرة على الحصول على المصادر التي يحتاج إليها كي يعمل بوصفه الوكالة البيئية للمجتمع العالمي، على النحو الذي أكدته إعلان نيروبي الذي اعتمدته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة. وأكد التقرير على الحاجة إلى تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الجهة المركزية لمواءمة وتنسيق الأنشطة المتصلة بالبيئة، وذكر أن الأمين العام

يعتزم إعطاء دعمه الكامل لهذه العملية. واعتبر أن من المناسب اتخاذ خطوات فورية لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، مع النظر في التغييرات الأساسية التي قد تلزم لزيادة إيضاح وتركيز هيكليهما ومهامهما في إطار إصلاح الأمم المتحدة وتنشيط الدعم السياسي والمالي لهما.

٥ - وللشروع في هذه العملية، نص الإجراء ١٢ في التقرير على أن يضع الأمين العام، بالتشاور مع الحكومات والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمدير التنفيذي للموئل، تدابير جديدة لتعزيز المنظمتين وإعادة تشكيلهما استنادا إلى قراري الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) و ١٦٢/٣٢، ومع مراعاة مقررات ووصيات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة المستوطنات البشرية، وأن يقدم توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

ثانيا - فرق عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية

٦ - للشروع في عملية إعداد توصية للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، أنشأ الأمين العام فرقا العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية برئاسة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تكونت فرق العمل من ٢١ شخصا بارزا، وتضم وزراء ومسؤولين حكوميين كبارا وموظفين أقدم في الأمم المتحدة وممثلين عن المنظمات غير الحكومية. وقد شمل اختصاصها إجراء استعراض للهيأكل والترتيبيات الحالية التي تنفذ من خلالها الأنشطة البيئية في إطار الأمم المتحدة لتقدير فعالية تلك الترتيبات وتقديم توصيات بالتغييرات والتحسينات الالزمة للوصول إلى الحد الأمثل بعمل الأمم المتحدة وفعاليتها في المجال البيئي، وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه المنظمة البيئية الرائدة. ومن المقرر إعداد هذه المقترنات كي ينظر فيها الأمين العام ثم تقدم إلى الجمعية العامة.

٧ - وقد اجتمعت فرق العمل أربع مرات، وسلمت تقريرها إلى الأمين العام في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ويرد في المرفق تقرير فرق العمل، وكذلك تكوينها واحتياطاتها.

٨ - وتمثل توصيات تقرير فرق العمل استكمال خطوة هامة أخرى في إصلاح الأمم المتحدة عموما، كما تمثل البدء في عملية مصممة لتجهيز الأمم المتحدة بحيث تقوم على نحو ملموس بمعالجة المشاكل الملحة في ميدان البيئة والتنمية المستدامة التي تواجه المجتمع الدولي حاليا. وقد مضت فرق العمل، في وضع توصياتها، وهي على قناعة يشارك فيها الجميع بأن التجربة المؤسسية والافتقار إلى الترابط في السياسة العامة نتيجة لتنوع واستقلال العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة بالبيئة أديا إلى خسارة في فعالية أعمال الأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية. وقد درست فرق العمل الترتيبات التنظيمية القائمة داخل الأمم المتحدة كي تحدد الطريقة التي يمكن بها تغييرها لمواجهة التحديات الدولية في مجال البيئة والمستوطنات البشرية على نحو أفضل، وكيفية الوصول في إعادة تصميم هيأكل الأمم المتحدة وترتيباتها القائمة إلى وضع أمثل يمكنها من معالجة المشاكل التي ستهم المجتمع الدولي في العقود المقبلة. وقد استقت فرق العمل توجيهها عموما من اعتقاد الأمين العام، الذي أعرب عنه في تقرير

عام ١٩٩٧ بقصد الإصلاح، بأن على الأمم المتحدة أن تأخذ دور القيادة في بناء نظام دولي جديد من خلال تحقيق مزيد من وحدة الهدف وترابط الجهود وسرعة الاستجابة لعالم تتزايد حركته ويترافق تعقيده.

٩ - وتجلى النتائج الرئيسية التي توصلت إليها فرق العمل في ٢٤ توصية ترد في سبعة فروع بشأن ما يلي:

- (أ) إقامة الروابط فيما بين الوكالات;
- (ب) إقامة الروابط فيما بين الاتفاقيات البيئية ذات الصلة بالبيئة ودعم هذه الاتفاقيات;
- (ج) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموئل، والأمم المتحدة في ثيروبي;
- (د) المعلومات، والرصد، والتقييم، والإنتذار المبكر;
- (ه) المنتديات الحكومية الدولية؛
- (و) إشراك المجموعات الرئيسية؛
- (ز) المبادرات المستقبلية.

١٠ - والتوصيات مصممة لتعزيز التنسيق في أعمال الأمم المتحدة والبدء في عملية تحسين التوافق عموماً في السياسة العامة، وعرض موجز التدابير التي ترى فرق العمل أنه يجب اتخاذها لتنشيط أعمال الأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية على المدى القصير. وفيما يشبه نهج مقتراحات الأمين العام الأولية بشأن الإصلاح، تتطلب التوصيات اتخاذ قرارات وتدابير على مستويات مختلفة، أي على مستوى الأمانة العامة وعلى المستوى الحكومي الدولي على حد سواء. وقد أوردت التوصيات في تقرير فرق العمل موضحة بالتفصيل، جنباً إلى جنب مع الأساس المنطقي الكامن وراءها (انظر المرفق). غير أنها ترد فيما يلي بإيجاز، مع تجميعها وفقاً لمستوى القرارات التي ينبغي اتخاذها.

ثالثاً - توصيات باتخاذ إجراءات على مستوى الأمانة العامة

ألف - التنسيق فيما بين الوكالات

١١ - تتعلق التوصية ١ لفرق العمل بتحسين التنسيق فيما بين الوكالات. واستجابة للحاجة المتتصورة إلى تنسيق فعال، أوصت فرق العمل بأن ينشيء الأمين العام فريق إدارة بيئية برئاسة المدير التنفيذي لبرنامج

الأمم المتحدة للبيئة. وسيتخذ هذا الفريق نهجاً قائماً على حل المشاكل والتوجه نحو النتائج يمكن هيئات الأمم المتحدة وشركاءها من تقاسم المعلومات، والتشاور بشأن المبادرات الجديدة المقترحة، والإسهام في وضع إطار تخطيطي، ووضع أولويات متفق عليها، ودور كل هؤلاء الشركاء في تنفيذ هذه الأولويات بغية تحقيق استعمال لمواردها يكون أكثر عقلانية وأكثر فعالية من حيث التكلفة. كما سيوفر الفريق متداولاً به لتعزيز التكامل بين الأنشطة التحليلية والأنشطة المعيارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع الدور التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبذلك سيتبع الفريق نهج "إدارة المسائل" الذي أوجزه الأمين العام في تقريره عن الإصلاح. وسيتلقى الفريق دعماً من ترتيبات للأمانة العامة تستند إلى القدرة الفنية القائمة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموئل. ويمكن أن تناح تقارير هذا الفريق للهيئات الحكومية ذات الصلة لتعزيز التوافق في السياسة العامة الحكومية الدولية. وقد أوصت فرق العمل بأن يقوم الأمين العام، عقب اختتام الدورة الحالية للجمعية العامة، بالتشاور مع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية واتخاذ قرار بشأن إنشاء هذا الفريق.

**باء - إقامة الروابط فيما بين الاتفاقيات البيئية ذات الصلة
بالبيئة ودعم هذه الاتفاقيات**

١٢ - يوصى باتخاذ سلسلة من الإجراءات في إطار التوصية ٢ لفرقة العمل لها آثار بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على مستوى الأمانة العامة والمستوى الحكومي الدولي على السواء، وتنسجم مع ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة على النحو الوارد في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٣ - و عملاً بهذه التوصيات، سيتخذ المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراءات بشأن ما يلي:

(أ) جعل الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاتفاقيات العالمية والإقليمية مستنداً إلى قدراته في مجال المعلومات والرصد والتقييم، وهي ما ينبغي تعزيزه أيضاً (التوصية ٢ (أ)).

(ب) مواصلة رعاية المجتمعات المشتركة بين رؤساء أمانات الاتفاقيات لكفالة تحقيق التكامل وملء الثغرات والاستفادة من العمل معاً بالنسبة لبرامج العمل التي تضعها مؤتمرات الدول الأطراف في الاتفاقيات والدعم الفني الذي يوفره برنامج الأمم المتحدة للبيئة (التوصية ٢ (ب)).

١٤ - كما أوصت فرق العمل للأمين العام بأن يقوم، من خلال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعوة الحكومات ومؤتمرات الدول الأطراف إلى النظر في الآثار المترتبة على حالات ضعف الكفاءة التشغيلية والتكاليف التي تنشأ عن التباعد الجغرافي لأمانات الاتفاقيات وطرق التغلب على ذلك. وسيلزم إجراء مزيد من المشاورات فيما بين كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لوضع طرائق لتنفيذ هذه التوصية،

وينبغي أن تتمخض عن ذلك مقترنات محددة تقدم إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة كي تنظر فيها
(التوصية ٢ (د)).

جيم - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي

١٥ - أقرت فرقة العمل بالأهمية الأساسية لتحقيق الاستقرار في موقع نيروبي التابع للأمم المتحدة وتعزيزه وأكدت على ذلك. ففي توصياتها ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨، التي قصد منها اتخاذ إجراء من جانب الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، تناولت فرقة العمل، في جملة أمور، الأمان، وتعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، والاستفادة من العمل معاً نظراً لتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل في الموقع، ووضع استراتيجية مالية.

١٦ - ورغم أنه يمكن تنفيذ عدد من هذه التدابير فوراً، فإن هناك تدابير أخرى تتطلب مزيداً من التشاور مع الحكومات أو عرض مزيد من المقترنات على الهيئات الحكومية الدولية. والإجراءات التي يمكن أن تتخذ فوراً تدخل في نطاق تنفيذ التوصيات ٣ و ٤ و ٥ و ٦. وفي هذا الصدد، سيشرع المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي في عملية استشارية مع حكومة كينيا بغرض تحسين الأمن المادي، مع توصية رؤساء منظمات الأمم المتحدة التي لها تمثيل في نيروبي بأن ينقلوا مكاتبهم إلى مجمع الأمم المتحدة.

١٧ - وفيما يتعلق بالتوصية ٥، اتخذت خطوات بالفعل من أجل تعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بحيث يوفر خدمات إدارية مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وللموئل على حد سواء. أما اعتماد موارد إضافية في الميزانية العادية، وإمكانية إعطاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل من دفع الإيجار، فهما حالياً قيد النظر الفعال من جانب الأمين العام، لا سيما في سياق ميزانية فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠.

١٨ - وقد قام الأمين العام بالفعل بتسمية المدير التنفيذي الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مديرأً عاماً لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وتسمية المدير التنفيذي للموئل بالنيابة، فنفذ بذلك التوصية ٦ جزئياً. وسوف يولي الأمين العام مزيداً من النظر للتنفيذ الكامل لهذه التوصية.

١٩ - وفي التوصية ٧، تقترح فرقة العمل أن يحقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل مزيداً من الفائدة من وجودهما في موقع مشترك من حيث الكفاءة الإدارية والعمل البرنامجي معاً. وتوصي فرقة العمل بالاستفادة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتوحيد الخدمات الإدارية للمنظمتين؛ وإنشاء خدمات دعم مشتركة لمراقبة الإعلام والصحافة والمكتبة؛ وجعل التخطيط والتنفيذ لكلا البرنامجين أشد ترابطاً نظراً لتكاملهما؛ وإجراء تقييم لإمكانية اشتراك مكاتب إقليمية في الموقع. وتشكل هذه التوصيات تدابير عملية يمكن للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل أن يضطلع بها على المدى القصير لتحقيق وفورات كبيرة وتعزيز العمل معاً. وسيتم إشعار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة المستوطنات

البشرية بالإجراءات التي تتخذ، مع بيان الوسيلة التي تتم فيها المحافظة من خلالها على دور مجلسى الإدارة من حيث الإشراف والتوجيه في مجال السياسة العامة.

٢٠ - وبالنظر إلى الحاجة الماسة لكافلة وضع أساس مالي سليم لكلا المنظمتين، ستعرض أيضاً على مجلسى الإدارة لكلا المنظمتين مقترنات لوضع استراتيجية مالية، وذلك انسجاماً مع التوصية.^٨

دال - المعلومات والرصد والتقييم والإذار المبكر

٢١ - تأخذ المنظمتان على عاتقهما مسؤوليات كبيرة تتعلق برصد وتقييم التطورات الهامة كل في ميادين خبرتها، وكذلك مسؤولية توفير معلومات ذات صلة ومفيدة لصانعي القرارات في البلدان النامية. وفضلاً عن ذلك، يجب تجهيز كلتا المنظمتين بحيث تكونا قادرتين على إخبار الحكومات في مرحلة مبكرة بوجود تطورات سلبية أو ضارة كل في ميدانها مما يتطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات وقائية أو تصحيحية.

٢٢ - وقد أقرت فرق العمل بالأهمية الشديدة لتعزيز وتركيز قدرات المنظمتين كي تؤديا دوراً هاماً في خدمة احتياجات المعلومات في البلدان الأعضاء. وفي التوصيتين ٩ و ١٠، تقترح سلسلة من التدابير تنفذها أمانتا المنظمتين. وتنسجم هاتان التوصيتان مع المقررات والتوصيات الصادرة عن كل من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارة المؤهل، وما وضعته الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وتشملان التدابير التكميلية التالية:

(أ) ينبغي إعطاء أولوية عليا لتطوير القدرة في ميدان المعلومات والرصد والتقييم والعمل كـ "حارس بيئي" في توفير المعلومات الازمة كي يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق إشراف سليم على البيئة العالمية:

(ب) ينبغي إعادة النظر في نظام رصد الأرض، وتحديد الخطوات الازمة لتحويله إلى نظام فعال، سهل المنال، معلن عنه جيداً، وقائم على أساس علمي، قادر على تلبية احتياجات صانعي القرار؛

(ج) ينبغي الاضطلاع بعمل مكثف لتحقيق الربط الشبكي والتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية الشريكة لهذه الغاية؛

(د) ينبغي تحقيق بيئة متوجهة نحو حل المشاكل واتخاذ الإجراءات ودراسة النتائج، ووضع مؤشرات للمستوطنات البشرية بالنسبة للتنمية المستدامة؛

(ه) ينبغي تعزيز وتطوير الكفاءة على العمل كمقاصة للبيانات والمعلومات، ومنها المعلومات الآتية من المنظمات غير الحكومية وسائل المصادر على مستوى القاعدة:

(و) ينبغي تصميم ودعم نظام للمعلومات والرصد والتقييم للوصول إلى حد أقصى من القدرة على توفير إنذار مبكر بحالات الطوارئ;

(ز) ينبغي أن ينظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنشاء قدرة على تحديد المنازعات البيئية المحتملة وما يتصل بها، وتوفير معلومات وتحليل بفرض وضع تدابير وقائية.

٢٣ - إن جميع التوصيات المذكورة أعلاه تكمل التوجيه الحكومي الدولي القائم الذي يصدر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة المستوطنات البشرية، والمؤهل الثاني. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على وجه الخصوص، سيعود المدير التنفيذي تقريراً يعرض على مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته المقبلة يقدم فيه مزيداً من التوسيع بقصد مقتراحاته في سياق برنامج فترة السنتين لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠.

هاء - المنتديات الحكومية الدولية

٢٤ - إن التوصيات التي قدمتها فرق العمل فيما يتعلق بالمنتديات الحكومية الدولية قد صيفت في رد مباشر على مفهوم التجوزة المؤسسية وفقدان الانسجام في السياسة العامة الذي يتزايد بازدياد عدد العمليات الحكومية الدولية المستقلة ذات العلاقة بالبيئة، ولذلك فهي تشكل مجموعة شاملة من التدابير التي يقصد منها البدء في عملية استعادة الانسجام في السياسة العامة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية.

٢٥ - ترد التدابير المقترحة في التوصيات من ١١ إلى ١٧، وهي موجهة أساساً إلى الهيئات الحكومية الدولية. أما التدابير التي تدعو إلى اتخاذ إجراء على مستوى الأمانة فهي تكميلية، وتعدم الإجراءات الحكومية الدولية.

٢٦ - واعترافاً بأهمية تكامل المناظير الإقليمية ضمن البرنامج العالمي، تقترح التوصية ١٢ بأن تقوم المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم المساعدة إلى الحكومات في المناطق لدى تحديد الأولويات الإقليمية التي تتجلّى فيها الاحتياجات الإقليمية وتعزيز تكاملها في البرنامج العالمي. كما تقترح أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لدى تنفيذ الأولويات الإقليمية، بإشراك الوكالات المتخصصة وسائر المؤسسات، بما فيها المؤسسات المالية. وهذه التدابير المقترحة تنسجم مع الدور المتتطور للمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسيعمل المدير التنفيذي على إدخال مزيد من التفصيل بشأن تنفيذ هذه التوصية، وذلك في الدورة المقبلة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٧ - وفيما يتعلق بالموئل، تقترح التوصية ١٥ (أ) أن ينظر المدير التنفيذي في طرق بناء قدرة مركز الموئل من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل، لا سيما بواسطة تعزيز الأنشطة الأساسية المعيارية للموئل وتطويره ليصبح مركز امتياز جيد التمويل. وتنفيذ هذا القرار ذو أهمية بالنسبة للجهود التي يبذلها المدير التنفيذي حالياً لوضع مقتراحات لإصلاح الموئل وإعادة تشكيله. وستقدم إلى الدورة المقبلة للجنة المستوطنات البشرية مقتراحات ملموسة وتقرير بشأن التقدم في هذا الصدد.

٢٨ - ولاحظت فرقة العمل أيضاً أهمية الاستعمال الفعال لموارد مرفق البيئة العالمية، واقتصرت في التوصية ١٧ تكثيف التعاون بين الوكالات الثلاث المنفذة لمرفق البيئة العالمية. وستنتقل هذه التوصية إلى الوكالات ذات العلاقة، وسيتم الإبلاغ عن التطورات الأخرى في استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة / مرفق البيئة العالمية.

واو - إشراك المجموعات الرئيسية

٢٩ - اعترفت فرقة العمل بالاتجاهات العالمية التي تهتم بتعاظم دور عناصر من خارج الحكومات في الإجراءات والقرارات التي تؤثر في البيئة والمستوطنات البشرية، بما فيها أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وكان جدول أعمال القرن ٢١ ذا أهمية خاصة في هذا الصدد. واستعرضت فرقة العمل الخبرة المكتسبة من العمليات الدولية، ووضعت سلسلة من المقتراحات في التوصيات من ١٨ إلى ٢٣، على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى الأمانة على حد سواء، بقصد تسهيل التوصل إلى نهج يتحقق فيه الانسجام إزاء الحاجة إلى إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في عمل الأمم المتحدة إشراكاً بناءً.

٣٠ - وتضم التوصيات ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ المقترنات التالية لاتخاذ إجراء من قبل الأمانة:

(أ) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وللموئل دراسة طرق القيام على نحو بناء بإشراك المصالح التجارية والصناعية في عملهما. وهذه عملية جارية أصلاً في كلتا المنظمتين، وسوف يتم تعزيزها في إطار المبادئ التوجيهية التي وضعها مجلس إدارة كل منها؛

(ب) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وللموئل، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديد المنظمات غير الحكومية الجنوبية والاستعداد لتلبية احتياجاتهما فيما يتعلق ببناء القدرات، على أن تؤخذ في الاعتبار أهمية الرابط الشبكي. والمقترن هو إجراء مشاورات فيما بين الوكالات بشأن هذه المسألة، من بين المسائل الأخرى، لوضع نهج تعاوني؛

(ج) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وللموئل أن ينشأ وحدة متخصصة لتزويد المنظمات غير الحكومية بالمعلومات الضرورية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكفالة الاستفادة من قدرات

المنظمات غير الحكومية وإسهامها. وينظر المدير التنفيذي حاليا في طرائق تنفيذ هذه التوصية في سياق إعادة تنظيم المؤهل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:

(د) ينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تحسن من تعاؤنها فيما بينها للإسهام على نحو فعال في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤهل، وإقامة مراكز تنسق لهذا الغرض؛

(ه) ينبغي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية أن تتخذ خطوات لتمكين المجموعات الرئيسية من المشاركة في أنشطتها ومجتمعاتها. وسيستعرض الأمين العام، من خلال المدير التنفيذي، انتباه الوكالات ذات الصلة إلى هذه التوصية؛

(و) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤهل أن يعززا من النظام القائم لديهما لاستلام المعلومات الآتية من المنظمات غير الحكومية والرد عليها، لا سيما بشأن المشاكل المستجدة، وأن يشجعوا المنظمات غير الحكومية على توفير المعلومات بشأن المشاكل الجديدة.

زاي - المبادرات المستقبلية

٣١ - نظرت فرق العمل أيضا، لدى اختتام أعمالها، في عدد من المقترنات التطلعية المصممة لدفع العملية التي استهلها تقريرها دفعاً أشد نحو المستقبل. وقد قدمت عدداً من المقترنات بشأن التوصية ٢٤، منها ما يلي:

(أ) يضطلع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمشاورات واسعة النطاق تحضيراً للدورة التالية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) تتوج هذه المشاورات بـ "منتدى للبيئة" ينعقد لمدة يومين قبل دورة المجلس المقبلة مباشرة، ويضم تمثيلاً واسعاً من جانب الحكومات والقطاع غير الحكومي؛

(ج) توفر لجنة المستوطنات البشرية منظوراً تطلعياً يكون جزءاً من هذه العملية، مما سيسمح أيضاً في التحضير للاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لجدول أعمال المؤهل المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠١.

٣٢ - يعكف المدير التنفيذي الآن على استعراض الطرائق التي سيتبعها للقيام على أحسن وجه بتنظيم هذه العملية من التحضير لكل من مجلس الإدارة ولجنة المستوطنات البشرية، وسيتشاور مع الحكومات من خلال لجان الممثلين الدائمين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤهل بشأن هذه المسألة.

رابعا - توصيات للهيئات الحكومية الدولية باتخاذ إجراءات

٣٣ - بالإضافة إلى التوصيات باتخاذ إجراءات على مستوى أمانات الأمم المتحدة ذات الصلة، أوصت فرقة العمل هيئات حكومية دولية مختلفة باتخاذ عدد من الإجراءات. وترى فرقة العمل أنه إذا نظر إلى هذه التوصيات معا، فإن تقريرها بمجموعه يوفر نهجا شاملاللبدء في عملية الإصلاح المطلوب في مجال البيئة والمستوطنات البشرية. والإجراءات المقترحة على المستوى الحكومي الدولي تشكل مكونا أساسيا من مجموعة الإصلاح الكلية، وتتعلق مباشرة بالاهتمام الرئيسي لفرقة العمل من حيث تعزيز سياسة الانسجام والعمل المنسق من جانب منظومة الأمم المتحدة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية.

٣٤ - ويرد أدناه استعراض موجز للتوصيات التي تتطلب إجراء حكوميا دوليا، جنبا إلى جنب مع بيان للهيئات الحكومية الدولية المناسبة التي توجه إليها التوصية. والأمين العام يؤيد توصيات فرقة العمل، ويعتبر أن تنفيذها سيقطع شوطا كبيرا في تعزيز سياسة الانسجام والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣٥ - أما التوصيات باتخاذ إجراء الموجهة إلى الهيئات الحكومية الدولية فهي تقدم أساسا فيما يتعلق بالاتفاقيات البيئية ذات الصلة بالبيئة، وبالمنتديات الحكومية الدولية، ومشاركة المجموعات الرئيسية، وهي موجزة أدناه.

ألف - إقامة الروابط بين الاتفاقيات البيئية ذات الصلة باليبيئة ودعم هذه الاتفاقيات

٣٦ - فضلا عن مختلف التوصيات التي سيتخذ الأمين العام والمدير التنفيذي إجراءات بشأنها وستؤدي إلى اقتراحات يتم استعراضها على المستوى الحكومي الدولي، اقترحت فرقة العمل (في التوصية ٢(ج)) دعوة رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى التشاور مع رؤساء مؤتمرات دول أطراف اتفاقيات مختارة بشأن وضع الترتيبات لعقد اجتماعات دورية بغرض معالجة القضايا المشتركة التي تبثق عن مختلف الاتفاقيات. وسيقوم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورؤساء أمانات كل من هذه الاتفاقيات بتنظيم هذه الاجتماعات والمشاركة فيها، وستعرض نتائج هذه الاجتماعات على مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمرات الدول الأطراف ذات الصلة.

٣٧ - وسيكون تنفيذ هذه التوصية منسجما مع ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنبثقة عن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة، كما سيسهل استعراض التقدم الذي تحرزه الاتفاقيات، على النحو المشار إليه في مقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧.

باء - المنتديات الحكومية الدولية

٣٨ - إن المقصود من معظم توصيات فرق العمل في هذا المجال هو أن تتخذ هيئات الحكومية الدولية إجراءات، وتشكل هذه التوصيات سلسلة شاملة من التدابير المصممة لتعزيز العمل المنسجم والمنسق على المستوى الحكومي الدولي بشأن قضايا البيئة والمستوطنات البشرية في أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

٣٩ - وتشتمل المقترنات على توصيات عامة موجهة إلى الحكومات، وعلى تدابير محددة تتخذها الجمعية العامة، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة المستوطنات البشرية، وللجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفها هيئة فرعية رسمية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٠ - والتوصية ١١ متأصلة في اعتقاد فرق العمل بأن على الحكومات أن توفر توجيهها متتسقاً إلى مختلف المنظمات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة، وتوصي بأن تبذل الحكومات جهوداً إضافية لإحراز الاتساق في المواقف الوطنية في مختلف المنتديات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، سيكون إنشاء فريق إدارة بيئية بمثابة آلية فعالة ذات قيمة كبيرة في قيام وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بتوفير نظرات شاملة منسقة للأنشطة والخطط ونهج السياسة في مجالات مختلف المسائل. أما طرائق إتاحة المعلومات ذات الصلة المتوافرة لدى فريق الإدارة البيئية وتقديمها إلى هيئات الحكومية الدولية فسيتم تحديده عندما يتم إنشاء هذا الفريق.

٤١ - تقترح التوصية ١٣ إجراء تعيينات مؤسسية هامة تهدف إلى البدء في التغلب على النهج التجزيئي في التعامل مع رسم السياسات الحكومية الدولية، وتوفير محفل للمناقشة الرفيعة المستوى بشأن القضايا العالمية من خلال نهج شامل في التعامل مع جدول الأعمال البيئي الدولي.

٤٢ - وفي التوصية ١٣ (أ)، تقترح فرق العمل إنشاء محفل بيئي عالمي يعقد سنوياً على المستوى الوزاري، ويضطلع بعدد من المهام ذات الأهمية. كما تقترح أن تكون الدورات العادية التي يعقدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل سنتين هي ذلك المحفل، وأن يأخذ المحفل في السنوات الأخرى شكل دورات استثنائية لمجلس الإدارة تتعقد في مناطق مختلفة من العالم وتتضمن جداول أعمالها قضايا إقليمية. ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو هيئة فرعية من هيئات الجمعية العامة، ويوصي الأمين العام بأن تتخذ الجمعية العامة في دورتها الحالية إجراء بشأن هذا المقترن.

٤٣ - وتتضمن التوصية ١٣ (ب) عدداً من التوصيات المفيدة للغاية بشأن جداول الأعمال المقبلة لمجلس الإدارة وهيكل اجتماعاته وتوقيتها من أجل تعزيز التنسيق مع لجنة التنمية المستدامة ومؤتمرات الدول الأطراف في الاتفاقيات البيئية وغيرها من الاتفاقيات المتصلة بالبيئة. وسيقوم المدير التنفيذي بإعداد طرائق ملموسة لتنفيذ هذه المقترنات لكي ينظر فيها مجلس الإدارة في دورته التالية.

٤٤ - و تتضمن التوصية ١٢ (ج) اقتراحا هاما تترتب عليه آثار مؤسسية هامة تتطلب أن تتخذ الجمعية إجراء بشأنها خلال دورتها الحالية. إذ تقترح فرقة العمل أن تصبح عضوية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عضوية عامة. و تقدم هذه التوصية في سياق الأهمية المتزايدة للقضايا البيئية العالمية التي تمس كافة البلدان و تترتب عليها آثار هامة بالنسبة لها، وفي سياق ضرورة وضع سياسة منسقة لمعالجة تلك المشاكل و مشاركة البلدان الأعضاء مشاركة واسعة في مناقشتها. وسيتمشى ذلك مع ولاية برنامج البيئة على النحو الذي وردت به في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧)، كما سيزيد مع تعزيز السلطة التنسيقية للمجلس على النحو الذي تتوخاه الجمعية العامة فيما يتعلق بوضع سياسة دولية للبيئة، وهو الأمر الذي لا يتم الآن إلا بصورة مجزأة.

٤٥ - ومن أجل مواصلة تبسيط إنجاز مهمة الرقابة الحكومية الدولية، تقترح فرقة العمل في التوصية ١٤ أن تقوم لجنتا الممثلين الدائمين في برنامج البيئة والموئل باستعراض المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية والعمليات فيما بينهما. وينبغي أن ينظر إلى الدور المسبق للجنة الرفيعة المستوى للوزراء والمسؤولين التابعة لبرنامج البيئة في هذا السياق، وفي ضوء التوصية الخاصة بإنشاء محفل وزاري سنوي. وسيقوم المدير التنفيذي بإعداد عدد من الخيارات لعرضها على مجلس الإدارة في دورته التالية في ضوء ما تتخذه الجمعية العامة من قرارات في دورتها الثالثة والخمسين.

٤٦ - وإضافة إلى توصية فرقة العمل للمدير التنفيذي ببناء قدرات الموئل من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل (التوصية ١٥ (أ)), تقترح فرقة العمل في التوصية ١٥ (ب) أن توفر لجنة المستوطنات البشرية اهتماما خاصا إلى دورها في رصد تنفيذ جدول الأعمال، وأن تتخذ خطوات للتحضير الاستعاضي لجدول الأعمال في سنة ٢٠٠١. وسيقدم المدير التنفيذي إلى اللجنة في دورتها التالية مقترنات بشأن هذه القضايا، أخذًا في الحسبان نتائج الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وتمشيا مع ما تراه فرقة العمل من أهمية لفعالية استخدام موارد مرفق البيئة العالمية، فإنها تقترح في التوصية ١٦ تعزيز دور برنامج البيئة في توفير أنشطة الدعاوة والتحليل والمشورة البيئية للإسهام في تشكيل أولويات المرفق وبرامجها، بما يتمشى مع الدور المتوكى لبرنامج البيئة في الصك الخاص بالمرفق وباعتباره الوكالة الرئيسية المعنية بالبيئة في منظومة الأمم المتحدة. وسيقدم المدير التنفيذي مقترنات محددة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة في دورته التالية، كما سيدعى المجلس إلى إبداء توصياته إلى جمعية المرفق فيما يتعلق بتعزيز دور برنامج البيئة.

جيم - إشراك المجموعات الرئيسية

٤٧ - قدمت فرقة العمل عدة توصيات بشأن إشراك المجموعات الرئيسية، مما يتطلب إجراءات على المستوى الحكومي الدولي، تعززها إجراءات الأمانة التي ورد وصفها أعلاه.

٤٨ - واعترافاً بالخبرة الإيجابية التي تحقق في المؤهل الثاني في استانبول، تقترح فرقة العمل أن تنظر لجنة المستوطنات البشرية في إنشاء مركز خاص للسلطات المحلية. وسيعرض المدير التنفيذي مقترنات في هذا الشأن على اللجنة في دورتها التالية.

٤٩ - وفي التوصية ١٨ (ب)، يقترح أيضاً تنظيم اجتماعات مرتبة للمجموعات الرئيسية إلى جانب اجتماعات لجنة المستوطنات البشرية ومجلس إدارة برنامج البيئة، وإتاحة الفرصة لممثلي المجموعات الرئيسية لعرض آراءهم بصورة رسمية أمام تلك الهيئات.

٥٠ - وتسلم التوصية ١٨ (ج) بالخبرة الثمينة المكتسبة في عملية لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمجموعات الرئيسية، وتقترح أن تشجع جميع وكالات الأمم المتحدة مشاركة المجموعات الرئيسية وأن يصدر الأمين العام مبادئ توجيهية عامة بشأن هذه المسائل. وسيتواصل النظر في هذه المسألة في سياق مداولات لجنة التنسيق الإدارية بشأن العلاقات مع المجتمع المدني، بما في ذلك مسألة إعداد المبادئ التوجيهية.

٥١ - وأخيراً، يوصى في التوصية ٢٠ بالإسراع بعملية اعتماد وثائق التفويض في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من الوكالات التي تتعامل مع قضايا البيئة والمستوطنات البشرية. وسينقل الأمين العام هذه التوصية إلى الهيئات المعنية.

خامساً - الخلاصة

٥٢ - يرى الأمين العام أن تقرير فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية يشكل خطوة هامة في العملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة وفي الاضطلاع بالتعديلات العاجلة المطلوبة في النظام الدولي لمعالجة التهديدات الواسعة والخطيرة التي تواجهها البيئة العالمية، وأيضاً من أجل تحريك عملية التحول الحضري بشكل ثابت في اتجاه مستدام.

٥٣ - غير أن ذلك مجرد بداية لعملية متواصلة. وعندما تنظر الجمعية العامة بصورة إيجابية في هذه التوصيات، فإن ذلك سيتيح الشروع في عملية يمكن أن تحقق مكاسب كبيرة للمجتمع الدولي مستقبلاً ويسمح له بأن تصبح في خدمته مؤسسات قادرة على معالجة التحديات الهائلة التي سيأتي بها المستقبل.

المرفق

تقرير فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة
والمستوطنات البشرية

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا - مقدمة	١ - ٣	١٧
ثانيا - الخلصية التاريخية	٤ - ١٥	١٧
ثالثا - الاحتياجات والاستجابات	٦٤ - ١٦	٢٠
ألف - إقامة الروابط فيما بين الوكالات	١٩ - ٢٨	٢٢
باء - إقامة الروابط فيما بين الاتفاقيات البيئية وذات الصلة بالبيئة، ودعم هذه الاتفاقيات	٢٩ - ٣١	٢٤
جيم - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموئل، والأمم المتحدة في نيروبي	٣٢ - ٣٥	٢٦
DAL - المعلومات والرصد والتقييم والإندار المبكر	٣٦ - ٤١	٢٩
هاء - المنتديات الحكومية الدولية	٤٢ - ٥٢	٣١
واو - إشراك المجموعات الرئيسية	٥٣ - ٦٠	٣٥
زاي - الدور المحتمل لمجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة بعد إعادة تشكيله	٦١ - ٦٤	٣٩

التأشيريات

الأول - عضوية فرقة العمل	٤١
الثاني - اختصاصات فرقة العمل	٤٣

أولاً - مقدمة

- ١ - في التقرير المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، سلم الأمين العام بضرورة اتباع نهج شامل أكثر تكاملاً فيتناول السياسات والبرامج المتعلقة بشئ الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وضمن هذا الجهد، أبلغ الجمعية العامة أنه سيقوم، بالتشاور مع الحكومات والمديري التنفيذي لمجلس البيئة والمدير التنفيذي لبرنامج البيئة وإدارة برامج المستوطنات البشرية (المؤثل)، بوضع تدابير جديدة لتعزيز المنظمتين وإعادة تشكيلهما. استناداً إلى قراري الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) و ١٦٢/٣٢ ومع مراعاة مقررات ووصيات مجلس إدارة برنامج البيئة ولجنة المستوطنات البشرية. والتزم بتقديم توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.
- ٢ - وفي عام ١٩٩٨، شكل الأمين العام فرقه عمل لمساعدة في هذا الصدد، تألفت من مستشارين رفيعي المستوى من الحكومات والمجتمع المدني ومن داخل الأمم المتحدة. ويتضمن التذيل الأول أعضاء فرقه العمل، بينما ترد اختصاصاته في التذيل الثاني.
- ٣ - واجتمعت فرقه العمل أربع مرات: في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في نيودلهي؛ وفي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في نيويورك؛ وفي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٨ في بون؛ وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ في جنيف.

ثانياً - الخلفية التاريخية

- ٤ - كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، المعقود في ستوكهولم في حزيران/يونيه ١٩٧٢، أول مؤتمر حكومي دولي كبير عن البيئة. واعتمد ذلك المؤتمر إعلاناً وبرنامج عمل يتسمان بعد النظر، مما أدى إلى قيام الجمعية العامة بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أوكلت له ولاية حفظ وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة. وقررت الجمعية العامة أن يتخذ برنامج البيئة مقراً له في نيروبي. وأصبح مجلس إدارة برنامج البيئة المنتدى البيئي الأول في العالم. وشهد العقدان اللذان انصراماً منذ مؤتمر ستوكهولم العديد من الإجراءات الدولية لحماية البيئة، بما في ذلك التفاوض بشأن الكثير من الاتفاقيات العالمية والإقليمية.

- ٥ - وسلم مؤتمر ستوكهولم بأن البيئة التي يبنيها الإنسان تستحق اهتماماً خاصاً، وأوصي بعقد مؤتمر آخر للأمم المتحدة عن ذلك الموضوع. وعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فانكوفر في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦. وكانت إحدى الأفكار التي انبثقت عن مؤتمر فانكوفر، والتي ازدادت قوتها منذ ذلك الحين، تمثل في أن المستوطنات البشرية عنصر لا يتجزأ من عناصر التنمية، وأنه ينبغي أن يحظى بأولوية عالية على الصعيد الوطني.

٦ - واعتمد مؤتمر فانكوفر إعلان وبرنامج عمل فانكوفر، اللذين جعلا الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي أكثر وعيًا بمحنة المستوطنات البشرية في كافة أنحاء العالم. كما أديا إلى إنشاء مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في عام ١٩٨٧. ونظرا للتدخل الكبير بين القضايا البيئية وقضايا المستوطنات البشرية، تقرر أن يكون مقر المؤهل في نيروبي إلى جانب برنامج البيئة. أدمجت في المؤهل أنشطة وبرامج الأمم المتحدة التي كانت قائمة في ذلك الوقت، ومنها مركز الإسكان والبناء والتخطيط، الذي أنشأ في منتصف السبعينيات، ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، التي كان برنامج البيئة قد أنشأها. وتقرر أن يخدم المؤهل هيئة حكومية دولية جديدة هي لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وأن يضطلع ببرنامج عمل متكامل يشمل البحوث والتوجيه المتعلق بالسياسات والتدريب والتعاون التقني والإعلام. وأنشئت آليات لتشجيع التعاون بين برنامج البيئة والمؤهل.

٧ - وبعد عشرين عاماً من مؤتمر ستوكهولم، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. واجتذب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مشاركة شعبية وتفططية إعلامية أوسع من مؤتمر ستوكهولم، بما في ذلك مشاركة أوسع نطاقاً من جانب المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجماعات الرئيسية في المجتمع من البلدان النامية. وخلافاً لمؤتمر ستوكهولم، حضر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عشرات من رؤساء الحكومات. واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١ (وهو خلاصة للإجراءات الالزامية لتحقيق التنمية المستدامة)، فضلاً عن بيان رسمي غير ملزم قانوناً بمبادئ من أجل تواافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة (مبادئ الغابات). كما شهد توقيع اتفاقيتين رئسيتين عن تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

- وعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في إسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وأعتمد المؤتمر إعلان إسطنبول الذي أيدت فيه البلدان المشاركة الأهداف العالمية المتمثلة في توفير المأوى الملائم للجميع وجعل المستوطنات البشرية أكثر أمناً وصحة وأكثر ملاءمة للعيش وأكثر استدامة وإناتجاً. وكان جدول أعمال الموئل الذي اعتمد في مؤتمر الموئل الثاني يتمثل في خطة العمل العالمية لتحسين أوضاع المستوطنات البشرية في العشرين سنة التالية. ويضطلع الموئل بمسؤولية تنسيق تنفيذ الخطة فيما بين وكالات الأمم المتحدة وتيسير تطبيقها من جانب الحكومات، فضلاً عن الجماعات الرئيسية في المجتمع.

- ٩ - ومنذ مؤتمر استكهولم، تم التسليم بأنه لا يجوز تناول القضايا البيئية بوصفها أفكاراً تأتي متأخرة، كما لا تجوز معاملتها بنهج من "نهج المعاملة عند نهاية الطريق"، بل ينبغي أن تدرج الاعتبارات البيئية في أنشطة المؤسسات القطاعية ذات الوجهة الإنمائية. وثمة تغيرات عديدة من هذا القبيل وقعت خلال السبعينيات والثمانينيات، وتتسارع معدل التغيير منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ومؤتمرات الموقف الثاني. ومن جراء ذلك، كان ثمة تحول في البرنامج الدولي للبيئة والتنمية، كما حدث تغير جذري في ذلك الإطار، الذي يتحتم على الأمم المتحدة أن تعما، بداخله، وكانت التغيرات في منظومة الأمم المتحدة

على الصعيدين المفاهيمي والتنظيمي؛ أما الإطار فقد تعدل في نفس الوقت بسبب ظهور أو استمرار اتجاهات عالمية طاغية.

١٠ - ومفهوم التنمية المستدامة يربط بين الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو موضع اهتمام من قبل المجتمع العالمي. وجدول أعمال القرن ٢١ يضع مجموعة واسعة النطاق من مسؤوليات اتخاذ الإجراءات على مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية وفتات أخرى عديدة على المستويين الدولي والوطني. وقد برزت القضايا البيئية على نحو مطرد في برامج المؤسسات ذات الوجهة الإنمائية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية المتعددة الأطراف، فضلاً عن وكالات متخصصة من قبيل منظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، واللجان الإقليمية. و "دخول المجال البيئي" من قبل هذه الهيئات كان خطوة ضرورية جديرة بالترحيب، ولكن إدماج الاعتبارات البيئية في برامجها بحاجة واضحة إلى مزيد من التعزيز. وكان هناك تسلیم حمید بضرورة التحرك في هذه الاتجاهات، وذلك فيما بين بعض دوائر التجارة والصناعة.

١١ - وتغير هيكل الأمم المتحدة في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية من جراء تشكيل لجنة التنمية المستدامة التي توفر منتدى رفيع المستوى للقضايا البيئية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وقامت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، وهي لجنة دائمة تابعة للجنة التنسيق الإدارية، بضم هيئات الأمم المتحدة المهمة بهذه القضايا، وساعدت على تنسيق أعمال هذه الهيئات. وقد أدى نظام هذه اللجنة، الذي يتضمن تسمية الوكالات بوصفها "مدير مهام" فيما يتصل بمحالات قضايا بعينها، إلى القيام، تحقيقاً للامرکزية، بتوزيع المسؤولية المتعلقة بتهيئة مواقف سياسية منسقة في المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة، وخاصة بوصفها مدخلات للجنة التنمية المستدامة. وقد تأسس مرفق البيئة العالمية ليكون آلية لأنشطة التمويل من أجل معالجة بعض مشاكل البيئة العالمية.

١٢ - وأفضى إنشاء لجنة التنمية المستدامة واللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة ومرفق البيئة العالمية إلى وضع ترتيبات مؤسسية جديدة إلى جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان البيئة والتنمية المستدامة، كما سلط الضوء على ضرورة استعراض دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس إدارته في هذا السياق. واستمرت زيادة عدد الصكوك القانونية الدولية المعنية بالبيئة. وتزايدت كذلك المطالبات المنوطة بالوزراء والحكومات في ضوء تضاعف عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى، بما فيها مؤتمرات الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية. وفي نفس الوقت، انخفضت الموارد المالية المتاحة لدعم الإجراءات الدولية والوطنية الخاصة بالتنمية المستدامة عن المستوى اللازم، كما حدث انخفاض كبير في موارد صندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٣ - وفي الوقت الذي وقعت فيه تغيرات مؤسسية في هيكل الأمم المتحدة على صعيد البيئة في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فإنه لم تحدث تطورات مؤسسية من هذا القبيل في ميدان المستوطنات البشرية في أعقاب مؤتمر المؤذل الثاني. وبدلاً من ذلك، تولت لجنة المستوطنات البشرية دوراً مركزياً داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال رصد تنفيذ جدول أعمال المؤذل؛ والاضطلاع بدور حفاز من أجل تشجيع تهيئة مأوى مناسب للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛ وتوفير المشورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بقضايا المستوطنات البشرية؛ ومساعدة المجلس في تنسيق تنفيذ جدول أعمال المؤذل داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن سوء الحظ أن الأحوال قد تدهورت، وأن المؤذل أصبح مفتقرًا إلى القدرة على التهوض بواجباته. ولم يكن هناك أي تغيير مؤسسي هام في أعقاب مؤتمر المؤذل الثاني، مما أعاد تنفيذ ومتابعة حصيلة هذا المؤتمر بشكل فعال.

١٤ - وثمة زيادة في المطالبات البشرية على نظم دعم الحياة في العالم مع اتساع الفقر والغنى بالتوازي في جميع أنحاء الأرض. ورغم كافة الجهود المضطلع بها منذ مؤتمر استكهولم، فإن ثمة استمرار في تدهور البيئة بأجزاء كثيرة من العالم. والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية تفاقم هذه المشاكل. وبالإضافة إلى ذلك، يتجاوز التحضر السريع نطاق توفير الخدمات الالزمة للصحة والرفاه. ولا شك أن المشاكل الجديدة وغير المتوقعة ستظل في ازدياد. وسيتحتم عندئذ القيام على جميع الأصعدة بعمل منسق يكون أكثر قوة وفعالية. وستكون هناك أهمية حاسمة للرصد والتقييم بأسلوب أفضل، وكذلك لاتباع وسائل معززة من أجل تزويد الحكومات بمعلومات فعالة.

١٥ - وسيظل العمل الدولي ضروريًا في مجال مواجهة هذه التحديات. ومن الواجب على منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي فيما يتصل بهذا العمل، وذلك في تعاون مع سائر عناصر المجتمع. وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة العمل الواردة في جدول أعمال المؤذل يفتحان آفاقاً جديدة، فهما يتناولان مجموعة كبيرة متنوعة من المعينين بالأمر الذين ينبغي لهم أن يشاركوا في عملية وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالبيئة والمستوطنات البشرية.

ثالثاً - الاحتياجات والاستجابات

١٦ - إن هذه التطورات والاتجاهات والتحديات ستؤثر على دور الأمم المتحدة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية، كما أنها ستحدد هذا الدور بشكل كبير. وأساليب التي كانت متتبعة في الماضي لن تكون كافية في هذه الحقبة الجديدة. ولقد انتهت فرقة العمل إلى نتيجة مفادها أن الأمم المتحدة وشريكتها الحكومية وغير الحكومية ستكون بحاجة إلى هيكل مستصلاحة ووسائل جديدة من أجل تعزيز فعاليتها إلى أمثل حد.

١٧ - وفيما يلي الأدوار الرئيسية للأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية:

- (أ) تيسير التوافق الحكومي الدولي والتعاون الدولي بشأن العناصر البيئية للسياسات والأعمال المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما فيها الارتباطات الملزمة قانوناً؛
- (ب) تشجيع توفير الدعم، وخاصة من قبل البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية، بهدف تيسير تنفيذ خطط العمل المتفق عليها في ميداني البيئة والمستوطنات البشرية، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١، وجدول أعمال المؤهل؛
- (ج) إشراك وتشجيع ومساعدة المعنيين بالأمر من ذوي الصلة حتى يقدموا مساهمتهم المناسبة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحليّة؛
- (د) رصد وتقييم المشاكل البيئية القائمة والجديدة، وتنبيه رسمياً السياسات والجمهور عاماً إلى هذه المشاكل، ومناصرة وتنسيق التدابير والإجراءات الازمة لتناول هذه المشاكل وبواعنها، مما يقلل وبالتالي من مخاطر المستقبل؛
- (هـ) توفير الدعم والموارد لتهيئة التنفيذ الفعال للالتزامات العالمية والوطنية المتعلقة بالبيئة والمستوطنات البشرية، وبناء القدرات المتعلقة بالأعمال البيئية في البلدان النامية؛
- ١٨ - وتنظر الفروع المتبقية من هذا التقرير في الأمور التالية:
- (أ) إقامة الروابط على الصعيد المشترك بين الوكالات فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، بما في ذلك الاتفاقيات البيئية وذات الصلة بالبيئة؛
- (ب) إقامة الروابط فيما بين الاتفاقيات البيئية وذات الصلة بالبيئة، مع دعم هذه الاتفاقيات؛
- (ج) الاحتياجات الداخلية لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة احتياجات برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموظل بنيريوفي؛
- (د) دور الأمم المتحدة (مهمة رصد الأرض) في جمع وتقييم ونشر الأفكار والمعلومات البيئية، بما في ذلك مسؤولية الأمم المتحدة عن الاستجابة المبكرة والطارئة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية؛
- (هـ) الهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية؛
- (و) مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات التي تستهدف الأرباح؛

(ز) الدور المحتمل لمجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة بعد إعادة تشكيله.

ألف - إقامة الروابط فيما بين الوكالات

١٩ - ترى فرقة العمل أن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى تهيئة وجود قوي ومحترم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه المنظمة البيئية الرائدة. ولهذا الغرض، يجب تزويد برنامج البيئة بقدرات مناسبة على صعيد التمويل والموظفين والمعلومات. وينبغي، بصفة خاصة، أن يعترف به كمركز لشبكة للمعلومات والرصد والتقييم والإذنار المبكر، ومن المتعين عليه أن يضطلع بدوره على نحو كامل باعتباره وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية.

٢٠ - وقد تبين من استعراض فرقة العمل لهياكل وترتيبات الأمم المتحدة القائمة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية، وهو استعراض يتصل بشتى القضايا ويتضمن دراسة متعمقة لقطاعي الطاقة والمياه، أن أنشطة الأمم المتحدة الحالية تتسم بوجود تداخلات كبيرة وصلات غير معروفة وثغرات أيضاً. وهذه المآخذ أساسية ومنتشرة. وهي تمنع منظومة الأمم المتحدة من استخدام مواردها الشحيحة على أفضل وجه في معالجة المشاكل التي تعد في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل البشر؛ كما أنها تغير بمwoffية وأهمية الأمم المتحدة على ساحة البيئة؛ وتقوض من علاقة العمل القائمة بين الأمم المتحدة وشريكتها خارج نطاق الحكومات وداخله.

٢١ - والهدف المنشود هو الأخذ بنهج يتولى حل المشاكل ويستهدف تحقيق النتائج، لتمكين هيئات الأمم المتحدة وشريكتها من تقاسم المعلومات بشأن ما لديها من خطط وأنشطة؛ وإبلاغ بعضها ببعضها بالمبادرات الجديدة المقترحة والتشاور في هذا الصدد؛ والمساهمة في وضع إطار تخطيطي يتيح استعراض خطط وأنشطة كل جهة من الجهات المشاركة في إطار كامل مجموعة الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها من قبل هذه الجهات بأكملها؛ وتبادل المشورة فيما بينها بهدف تحديد مجموعة متفق عليها من الأولويات فيما يتصل بالتدابير التي تتيح لكل منظمة مشاركة أفضل سبيل للمساهمة في هذه الأولويات واستخدام ما لديها من قدرات وموارد بأسلوب يتسم بمزيد من التعقل والفعالية من حيث التكلفة.

٢٢ - ولقد سلم الأمين العام بهذه الاحتياجات في تقريره المتعلق بالإصلاح، تحت عنوان "الاستراتيجية ٨ - إنشاء نظام لإدارة المسائل"، (انظر ٥١/٩٥ A)، الفقرات ٢٤٨ - ٢٥٠).

١ التوصية

توصي فرقة العمل بأن يشكل الأمين العام فريقاً للإدارة البيئية، بغية الوفاء بهذه الاحتياجات المتصلة بالبيئة والمستوطنات البشرية. ومن شأن هذا الفريق أن يحل محل فريق تنسيق البيئة المشترك بين الوكالات، الذي ينبغي إلغاؤه.

٢٣ - وفريق الإدارة البيئية سيرأسه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم من الأمانة. ويكون رئيس الفريق مسؤولاً أمام الأمين العام. ويضم الفريق، كأعضاء رئيسيين، كيانات الأمم المتحدة الأساسية المعنية بالتنمية والمستوطنات البشرية. وتشترك في الاجتماعات الخاصة كيانات الأمم المتحدة الإضافية والمؤسسات المالية والهيئات الخارجية عن نطاق منظومة الأمم المتحدة التي لها خبرات ودراسات ذات صلة بالقضايا الواردة في جدول الأعمال.

٢٤ - ويُعني فريق الإدارة البيئية بقضايا البيئة والمستوطنات البشرية في إطار الصلات القائمة بين البيئة والتنمية، على النحو المحدد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمفصل فيما بعد. وينبغي للموكل أن يكون مشاركاً بارزاً في هذا الفريق، الذي يتعين عليه أن يُشكل عملياته بأسلوب يتيح تحقيق برنامج عمل متكامل للأمم المتحدة من شأنه أن يسد التغرات الموجودة بين المجالين.

٢٥ - ويجب أن يكون أهم هدف لدى فريق الإدارة البيئية ممثلاً في تهيئة تنسيق فعال وعمل مشترك في المجالات الرئيسية ذات الأهمية على صعيد البيئة والمستوطنات البشرية. كما ينبغي أن يكون هناك هدف آخر يتضمن مساعدة الهيئات الحكومية الدولية في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية، وخاصة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة المستوطنات البشرية، في إعداد مدخلات منسقة للمنتديات الحكومية الدولية، ولا سيما لجنة التنمية المستدامة. ويقدم الفريق تقاريره إلى لجنة التنسيق الإدارية، ويتولى تزويدها بالمعلومات، ومن الواجب عليه أن يدرج منظوراً بيئياً في أعمال اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة. ويضطلع الفريق بتشكيل فرق عمل وأفرقة عاملة محددة الفترات لكافة مجموعات القضايا التي يمكن فيها لممثلي المؤسسات الرئيسية العاملة في قضية بعينها من العمل معاً لحل المشاكل الهامة (مثل فريق حفظ النظم الإيكولوجية الذي أعيد تشكيله مؤخراً).

٢٦ - ويضم فريق الإدارة البيئية عند الحاجة، أمانات الاتفاقيات فيما بين مشاركيه. وبإضافة إلى تيسير إقامة أنواع الروابط القائمة بين الاتفاقيات والموصى بها في الفرع الثالث - باء أدناه، يعمل الفريق على كفالة وجود صلات مناسبة فيما بين الأنشطة التي تجري في إطار الاتفاقيات والأنشطة ذات الصلة التي تجري في أماكن أخرى من المنظومة الدولية.

٢٧ - ونظرت فرقة العمل في مسألة ما إذا كان يجب على فريق الإدارة البيئية أن يأتي ببرنامج بيئي واحد للأمم المتحدة، على غرار برنامج البيئة المتوسط الأجل على نطاق المنظومة، وهو برنامج سابق. وخلصت فرقة العمل إلى نتيجة مفادها أن البرنامج الذي يتسم بالجمود لا يمكن له أن يفي بالاحتياجات الحقيقية مهما تعددت تجديقاته، وذلك في ضوء الاتجاهات العالمية السريعة التحول. ومن الواجب على الفريق، بدلاً من ذلك، أن يهيئة عملية دينامية لاستعراض الأنشطة المخطط لها وتعديل الأهداف والأعمال في إطار المعارف الجديدة. وقد تتفق الأفرقة الفرعية التابعة للفريق، مع هذا، على خطط للعمل باللغة التحديد، بوصفها وسيلة لإجراءات التنسيق على الصعيد البرنامجي وتحصيص الموارد بأكثر الطرق فعالية.

٢٨ - والعمل والتنسيق على المستوى الإقليمي ضروريان في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية. وفي مجال العمليات الميدانية، يتحمل النظام الحالي المتصل بمنسي الأمم المتحدة المقيمين مسؤولية التنسيق الفعال للأنشطة المتعلقة بالبيئة والمستوطنات البشرية، وينبغي تعزيز هذا النظام. ويتولى فريق الإدارة البيئية، من حين لآخر، استعراض مدى فعالية هذا التنسيق.

باء - إقامة الروابط فيما بين الاتفاقيات البيئية ذات الصلة بالبيئة، ودعم هذه الاتفاقيات

٢٩ - نجح المجتمع الدولي بشكل كبير في وضع عدد ضخم من الصكوك الملزمة قاتلنا في المجالات ذات الأهمية البيئية. ومع هذا، فقد أدت القرارات الحكومية إلى وجود أمانات للاتفاقيات البيئية ذات الصلة بالبيئة في مختلف البقاع الجغرافية، دون مراعاة تذكر للعلاقات العملية القائمة فيما بين هذه الاتفاقيات. وأفضى هذا التشتت إلى نقص في الكفاءة من جراء عدم التمكّن من الاستفادة من مواطن الإنفاق بين الاتفاقيات، كما أدى إلى تحمل تكاليف باهظة بسبب فقد وفورات الحجم، وتجزئة الخدمات المتصلة بالإدارة والمؤتمرات والهيئات الأساسية. وقد أدت الفترة اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية إلى زيادة كبيرة في الأنشطة الخاصة بالاتفاقيات البيئية ذات الصلة بالبيئة، كما حدثت زيادة كبيرة أيضاً في عدد المجتمعات الدولية التي عقدتها الهيئات التعاہدية ذات الصلة. وقد أدى هذا إلى خلق أعباء جديدة، ولا سيما بالنسبة للوزراء.

٣٠ - ونظراً لأن القرارات السياسية الرئيسية في إطار الاتفاقيات تُتخذ من جانب مؤتمرات الدول الأطراف في كل منها، وهي هيئات مستقلة، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستهدف، على المدى الطويل، تعزيز العلاقات القائمة بين الاتفاقيات بغية تحقيق تآزرات وفوائد متعددة وتشجيع تماسك السياسات والإجراءات. وكان ثمة إبراز للحاجة إلى روابط أكثر فعالية وإلى دعم أيضاً، وذلك من قبل الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها الجمعية العامة، في الفقرتين ١١٩ و ١٢٢ من برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (انظر قرار الجمعية العامة دإ - ٢٩/١٩ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، المرفق). وقد وفرت مقررات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة، والمقررات السابقة للجمعية العامة ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قاعدة واضحة لبرنامج البيئة كيما يتولى تشجيع هذه الروابط. وعملاً بهذه الولايات، رعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعات سنوية لأمانات اتفاقيات بيئية مختارة حيث تناولت هذه الأمانات قضايا عامة، من قبيل التنفيذ على الصعيد الوطني، بما في ذلك وضع تشريعات ومؤسسات وطنية ذات صلة وبناء القدرات والمساعدة التقنية.

٣١ - وهناك حاجة إلى مزيد من الخطوات لتقوية الروابط وتوفير دعم من شأنه أن يكفل استفادة المجتمع الدولي إلى أقصى حد من الاستثمارات التي اضطلع بها في نظام الصكوك الدولية هذا.

٢ التوصية

توصي فرقة العمل بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالإضافة إلى إدماج أمانات الاتفاقيات والقضايا المتصلة بهذه الاتفاقيات في أعمال فريق الإدارة البيئية، باتخاذ الإجراءات التالية عملاً بالولاية السالفة الذكر التي منحتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة:

(أ) يجب أن يكون الدعم الموضوعي المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الاتفاقيات العالمية الإقليمية مستنداً إلى قدراته المتصلة بالمعلومات والرصد والتقييم، والتي ينبغي تعزيزها على نحو كبير وبشكل سريع لهذا الغرض. ويعتبر على برنامج البيئة أن يبني قدراته وشبكات دعمه من أجل كفالة استناد الاتفاقيات إلى أسس علمية، والاستجابة لطلباتها المتعلقة بالتحليلات المتخصصة والتقييمات التكنولوجية، وتسهيل تنفيذها؛

(ب) على المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل رعاية الاجتماعات المشتركة لرؤساء أمانات الاتفاقيات العالمية والإقليمية، وأن يستخدم هذا المنتدى كي يوصي باتخاذ إجراءات من شأنها أن تجعل برامج العمل التي وضعتها مؤتمرات الدول الأطراف في الاتفاقيات، إلى جانب الدعم الموضوعي المقدم من برنامج البيئة، متسمة بالتكامل وسد الثغرات والاستفادة من العمل معاً وتجنب التداخل والازدواج. ومن الواجب على هذه الاجتماعات أيضاً أن تستكشف الطرق اللازمة لتلبية الاحتياجات الموضوعية والإدارية المشتركة. وينبغي تقديم توصيات هذه الاجتماعات إلى مؤتمرات الدول الأطراف من جانب أمانات كل منها؛

(ج) وعلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يدعو رئيس البرنامج إلى التشاور مع رؤساء مؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقيات مختارة بشأن الترتيبات المتعلقة بالاجتماعات الدورية بين ممثلي هذه الاتفاقيات من أجل تناول القضايا الشاملة المترتبة على برامج عمل هذه الهيئات ونهج السياسات التي تتبعها في الوقت الراهن. ويقوم المدير التنفيذي لبرنامج البيئة ورؤساء كل من أمانات الاتفاقيات بتنظيم هذه الاجتماعات والمشاركة فيها. وتُقدم نتائج الاجتماعات إلى مجلس إدارة برنامج البيئة وكل من مؤتمرات الدول الأطراف، وذلك من قبل أمانات التابعة لها؛

(د) ومن منطلق الشعور بالقلق إزاء الافتقار إلى الكفاءة التشغيلية وتزايد التكاليف من جراء التشتت الجغرافي لأمانات الاتفاقيات، توصي فرقة العمل بأن يقوم الأمين العام، من خلال المدير التنفيذي لبرنامج البيئة، بدعاوة الحكومات ومؤتمرات الدول الأطراف إلى النظر في آثار هذا الاتجاه بالإضافة إلى طرق التغلب على المشاكل المترتبة على ذلك. وينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل اشتراك الاتفاقيات الجديدة في الأماكن القائمة في مقار الاتفاقيات الأخرى التي تنتهي لذات المجموعة الفنية (مثل الموارد الاحيائية والمواد الكيميائية/الترسبات والتلوث البحري) ومع

المؤسسات التي لها صلة خاصة بها. وفيما يتصل بالاتفاقيات القائمة، ينبغي أن تتضمن النهج تشجيع التعاون فيما بين الأمانات داخل كل مجموعة، بهدف اشراكها في النهاية في مقر واحد وإدماجها المحتمل في أمانة واحدة، كما ينبغي أن تتضمن هذه النهج، على المدى الطويل، التفاوض بشأن إبرام اتفاقيات شاملة تغطي كل مجموعة.

جيم - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموئل، والأمم المتحدة في نيروبي

٣٢ - كان ثمة إدراك، عند عقد مؤتمر ستوكهولم، بأن قضيتي البيئة والمستوطنات البشرية متصلتان على نحو وثيق. وبالتالي، فقد قرر مؤتمر فانكوفر أن يكون مقر المؤهل بجانب مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي. وقد عززت الأحداث اللاحقة من هذه الصلة، ويدو من المؤكد أن الاتجاه العالمي نحو التحضر سيؤدي إلى إقامة روابط أوثق. ومع هذا، فإن التعاون بين برنامج البيئة والموئل لا يزال محدودا.

٣٣ - وناقشت فرق العمل موقع الأمم المتحدة بنيريobi، واتفقت على أن ثمة حاجة عاجلة إلى تعزيزه. ونيريobi هي الموقعة الوحيدة لمكتب رئيسي من مكاتب الأمم المتحدة في العالم النامي (ومكتبان الرئيسيان الآخرين، بالإضافة إلى مقر الأمم بنيويورك، مما مكتبا للأمم المتحدة بجنيف وفيينا). وينبغي أن توضع لمكتب الأمم المتحدة في نيريobi ترتيبات في مستوى مركزه. وهناك متطلبات عديدة لبلوغ هذا الهدف، بالإضافة إلى ما سبق ذكره بالفعل من الحاجة إلى تنسيق أكثر وثائقاً بين برنامج البيئة والموئل. وهذه تتضمن قدرات اتصالات أفضل، وأمناً مادياً محسّناً وتواجدًا معززاً للأمم المتحدة في نيريobi، ووصولاً مناسباً للميزانية العادلة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتكاليف الإدارية. إن فرق العمل:

(أ) تثنى على حكومة كينيا إزاء الجهد الذي بذلتها بالفعل من أجل تحسين الاتصال بين موقع نيريobi وبقية العالم، ولكنها تحت المدير التنفيذي على العمل بشكل مشترك مع الحكومة لتعزيز وتشجيع قدرات الاتصال من خلال السماح بالحصول دون قيد على خدمات السائل ميركير بتكلفة معقولة؛

(ب) تدرك المشاكل الاجتماعية الاقتصادية السائدة في المنطقة، وتعذر كفالة أمن مادي لموظفي الأمم المتحدة والموظفين ذوي الصلة، ولكنها تسلم بأن الافتقار إلى الأمان يجعل من الصعب على برنامج البيئة والموئل أن يجتذب موظفين ذوي مؤهلات عالية وأن يحتفظا بهم، مما يُعد ضروريًا لنجاحهما في مهامهما؛

٣ التوصية

توصي فرق العمل بأن يقوم الأمين العام، عن طريق المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيريobi، بمطالبة حكومة كينيا بالمضي في معالجة مشاكل الأمن المادي.

التوصية ٤

توصي فرق العمل بتشجيع سائر وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطة في نيروبي أو توسيع نطاق هذه الأنشطة حتى يتحول مجمع الأمم المتحدة بنيروبى إلى مكتب للأمم المتحدة يتسم باكتمال النشاط.

(ج) تلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل هما كياناً للأمم المتحدة الوحيدان اللذان يضطلعان بمسؤوليات عالمية واللذان يوجد مقرهما في بلد نام، مما يعكس التزام المجتمع الدولي بتعزيز القدرات في الدول النامية من أجل تناول قضايا البيئة والمستوطنات البشرية. وتقوم هاتان المنظمتان في الوقت الراهن بتسهيل أعمالهما في ظل ظروف مالية صعبة؛

التوصية ٥

توصي فرق العمل بتعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي يوفر خدمات مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، مع تزويدِه، على أساس استثنائي، بموارد كافية من الميزانية العادلة للوفاء بمهامه، إلى جانب قيام الأمم المتحدة بالنظر في إمكانية إعطاء برنامج البيئة والموئل من دفع الإيجار.

(د) تعتقد أن الأمين العام قد تصرف على نحو سليم عندما عين فرداً واحداً ليرأس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموئل، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛

التوصية ٦

توصي فرق العمل باستمرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي في المستقبل تحت إدارة شخص واحد.

(هـ) ترى أن التدابير المشار إليها أعلاه تُشكل مقومات هامة في عملية من شأنها أن تعزز الثقة في برنامج البيئة والموئل، مما ييسر بلوغ قاعدة مالية أوسع نطاقاً وأكثر استقراراً وأكبر قابلية للتبني بالنسبة للمنظمتين.

٣٤ - وهناك وسائل عديدة تمكن برنامج البيئة والموئل من الإفادة من وجودهما في موقع واحد. ومن ذلك الاشتراك في الوظائف الإدارية وفي مؤسسات الدعم والأنشطة البرنامجية وإمكانية الجمع بين المكاتب الإقليمية في موقع واحد.

التوصية ٧

توصي فرق العمل بأن يقوم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمدير التنفيذي للموئل، بما يلي:

(أ) الإفادة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتوحيد الشؤون الإدارية للمنظومتين إلى أقصى حد ممكن:

(ب) الاستخدام الكامل لموقع المنظومتين الموحد، بما يتيح التعاون بينهما، عن طريق إقامة مؤسسات مشتركة لأغراض:

١' المعلومات وقواعد البيانات وأداء مهمة دار المقاصلة لتبادل المعلومات:

٢' خدمات الصحافة والإعلام:

٣' المكتبة وغير ذلك من أشكال الدعم:

(ج) ضمان الترابط المحكم بين المنظومتين من حيث تخطيط وتنفيذ البرامج، عن طريق الرصد والتقييم والإعلام وإنشاء مجموعات عمل مشتركة تعنى بالقضايا المشتركة مثل الصحة البيئية واستدامة المدن. ولا ينبغي أن يؤثر ذلك بأي حال على الطابع المميز لكل من البرنامج والموئل بل ينبغي أن يقوم التكامل بينهما:

(د) تقييم إمكانية الجمع، في مكان واحد، بين المكاتب الإقليمية للمنظومتين.

٣٥ - وفرقة العمل منشغلة بضرورة إتاحة الموارد البشرية والمالية الكافية للبرنامج والموئل إذا أريد لهما أن يضطلعوا بالتكليفات الواردة في إعلان نيروبي وأن ينفذوا ما يصدر عن مجلس الإدارة والجمعية العامة من قرارات. وبناء على ذلك، تتفق فرق العمل مع المقرر الذي اتخذ، في أيار/ مايو ١٩٩٨، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال دورته الاستثنائية، ويخص على وجود حاجة ملحة إلى تمويل مستقر وقابل للتنبؤ.

التوصية ٨

توصي فرقة العمل بأن يعد المدير التنفيذي لبرنامج البيئة والمدير التنفيذي للموئل استراتيجية مالية، بالتعاون الوثيق مع لجنة الممثلين الدائمين في نيروبي، ويقدمان تقريرا عنها إلى مجلس إدارة البرنامج وللجنة المستوطنتات البشرية في اجتماعيهما المقبلين، على أن تتناول الاستراتيجية المالية مواضيع من قبيل السياسات المتصلة بإعارة الموظفين، بما في ذلك التوازن الجغرافي؛ وشروط قبول المساهمات العينية؛ ودور المساهمات النظيرة في تنفيذ البرامج التابعة لبرنامج البيئة والموئل؛ وإمكانية الحصول على أموال من المؤسسات وغير ذلك من المصادر الخاصة.

دال - المعلومات والرصد والتقييم والإذار المبكر

٣٦ - تبعاً لخطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر ستوكهولم، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خلال السبعينيات، نظام رصد الأرض لتقييم حالة البيئة العالمية. ويدعو الفصلان ٣٨ و ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١ البرنامج إلى تعزيز نظام رصد الأرض ولا سيما في مجالات الهواء في الحواضر والمياه العذبة وموارد الأرض (بما في ذلك الغابات والمراعي) والتصحر، والموائل الأخرى، وتدور التربة والتنوع الاحيائى وأعلى البحار والغلاف الجوى العلوي، وإلى زيادة توفير المعلومات التي تم التوصل إليها لأغراض صنع القرار.

٣٧ - وقد عيّنت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه مديراً للمهام بالنسبة لنظام رصد الأرض. وتتمثل مهمة نظام رصد الأرض، بالصيغة التي وافقت عليها، في عام ١٩٩٤، الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية برصد الأرض، في تنسيق أنشطة المراقبة والتقييم والإبلاغ وتحقيق التوازن والتكامل فيما بينها داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها وذلك من أجل توفير المعلومات البيئية والاجتماعية - الاقتصادية المناسبة لأغراض صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وكذا لأجل الإنذار المبكر إزاء المشاكل الناشئة التي تستوجب اتخاذ إجراءات دولية. وينبغي أن يشمل ذلك معلومات تقدم في الوقت المناسب عن الضغوط الحاكمة على الموارد البشرية والطبيعية العالمية الرئيسية ومتغيراتها وعملياتها واتجاهاتها ووضعها. وعن الاستجابة للمشاكل في هذه المجالات.

٣٨ - ويُسْعى نظام رصد الأرض إلى الاضطلاع بهذه الولاية من خلال تكامل البيانات والدراسات التحليلية المستقاة من مجموعة متنوعة من المصادر الموثوقة علمياً. وتشمل هذه المصادر، فيما تشمل، النظام العالمي للرصد البيئي، وقاعدة بيانات الموارد العالمية، وثلاثة نظم عالمية للرصد (النظام العالمي للرصد المناخ والنظام العالمي للرصد المحيطات والنظام العالمي للرصد الأرضي). ويستخدم نظام رصد الأرض (Earthwatch) تكنولوجيات اتصال عصرية للحفاظ على موقع ممتاز على الشبكة العالمية للمعلومات (www.earthwatch.org) غير أن نظام رصد الأرض وما يزخر به من طاقات غير معروفة في الأوساط الواسعة لصناعة القرار ولا بين أفراد الجمهور المهتمين بالبيئة، ومن يمكنهم الاستفادة منه. وإضافة إلى ذلك فشلة ثغرات وسلبيات تшوب النظم الأساسية لجمع البيانات وتحليلها وطرق تحويل البيانات والتحاليل إلى معلومات مفهومة لدى غير الخبراء. أما موظفو برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الرصد والتقييم، وعدد هم في أضيق حلال، فهم يفتقرن إلى القدرة على تبيان هذه العيوب وتقديمها.

٣٩ - ويتولى المؤهل رصد وتقييم أحوال المستوطنات البشرية، فضلاً عن جمع الإحصاءات عن الظروف والاتجاهات الخاصة بالمستوطنات البشرية والمقارنة فيما بينها ونشرها. وسوف يشمل إطار الرصد والتقييم الجديد الذي أعد لتنفيذ جدول أعمال المؤهل مدخلات من شركاء حكوميين ومن فئات أخرى من المجتمع.

التوصية ٩

توصي فرقة العمل بأن يقوم برنامج البيئة والموئل بما يلي:

(أ) العمل، على سبيل الأولوية، على تطوير قدرتهما في مجال المعلومات والرصد والتقييم من أجل قيامهما بمهمة "الوصي على البيئة" ويتوليان حشد الموارد الازمة من الحكومات والمؤسسات والهيئات الدولية؛

(ب) إجراء استعراض قصير الأجل لتحديد الخطوات الازمة لتمويل نظام رصد الأرض إلى نظام فعال يسهل الوصول إليه ومحروف جيدا ويستند إلى العلم، بحيث يلبي احتياجات صناعي القرار والجمهور الواعي بخصوص الموارد البيئية والمستوطنات البشرية، ويعتمد على تحليلات الخبراء وردود فعل المستخدمين لتقدير نتائج سلبياته وتحديث فعالياته لتلبية الاحتياجات المتغيرة؛

(ج) اتخاذ الإجراءات الازمة في تعاون وثيق ومترابط مع المؤسسات الوطنية والدولية الشريكة، بما فيها المنظمات غير الحكومية وغير ذلك من المجموعات الرئيسية، لتحويل وصيانة النظام المذكور ليصبح نظاماً تاماً لفعالية المعلومات والرصد والتقييم؛

(د) مواصلة وضع مؤشرات موجة نحو الربط بين المشكلة والإجراءات وتحقيق النتائج لخدمة أغراض التنمية المستدامة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية؛

(هـ) تعزيز وزيادة تطوير قدرتهما على العمل كدار مقاصدة تتولى جمع ونشر المعلومات والبيانات المتصلة بحالة البيئة والمستوطنات البشرية، بما في ذلك المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية وغيرها من المصادر على مستوى القاعدة الشعبية والموجهة إليها.

٤٠ - وينبغي أن يصمم نظام رصد الأرض بحيث يقوم بجملة أمور منها إنذار العالم بالمشاكل والمخاطر البيئية الناشئة. وينبغي نقل المعلومات عن تلك المشاكل، بعبارات مفهومة، إلى صناعي القرار ووسائل الإعلام والجمهور الواعي. وبواسع النظير، كذلك، أن يسهم إلى حد كبير في إعداد خلاصات من قبيل سلسلة (توقعات البيئة العالمية) The Global Environmental Outlook التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتقرير العالمي عن المستوطنات البشرية الذي يصدره المؤهل دوريًا.

٤١ - وهناك ارتباط وثيق بين الرصد والتقييم من جهة والإذار المبكر بحالات الطوارئ المحتملة في مجال البيئة عن طريق التنبؤ بالأحداث الجسيمة أو بالأحوال البيئية غير العادية من جهة أخرى. ويكتسي هذا الإنذار قيمة قصوى بالنسبة لصناعي القرار في المجالين البيئة والاقتصادي؛ وفي ذلك على سبيل المثال أن الإنذار المبكر بالجفاف من شأنه أن يتيح للمزارعين زراعة محاصيل مقاومة للجفاف. ومن الممكن أن يتم/..

على أساس طويل الأجل، تحديد "النقاط الساخنة" أو المناطق التي يحتمل أن تتعرض للتغيير بمعدلات تتجاوز حدود الاحتمال وتشكل من ثم خطرا على الأمن الإقليمي أو الدولي.

١٠ التوصية

توصي فرق العمل بأن يعمد برنامج الأمم المتحدة للأمم المتحدة للبيئة والمؤهل إلى تصميم وصيانة نظام المعلومات والرصد والتقييم بحيث يطوران إلى أقصى قدر ممكن قدرتهما على الإنذار المبكر بحالات الطوارئ المحتملة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية. وتوصي أيضاً بأن ينظر البرنامج في إحداث قدرة تمكنه من تبيان النزاعات البيئية أو ذات الصلة بالبيئة وتوفير معلومات ودراسات تحليلية للاسترشاد بها في وضع التدابير الوقائية، عن طريق التفاوض بشأن الإجراءات المشتركة على سبيل المثال.

هاء - المنتديات الحكومية الدولية

٤٢ - الأمم المتحدة منظمة حكومية - دولية. ولن يتسعنى لأجهزة ووكالات الأمم المتحدة أداء وظائفها على نحو فعال إلا إذا زودتها الدول الأعضاء بتوجيهات واضحة. وينطبق ذلك على ميدان البيئة والمستوطنات البشرية كما يصح في جميع الميادين الأخرى. وهناك حاجة إلى منتديات حكومية دولية تقدم تلك التوجيهات.

٤٣ - وينعدم الاتساق في التوجيه على هذا المستوى. فالوكالات المتخصصة، على سبيل المثال، ليست مسؤولة إلا أمام هيئاتها الإدارية. وفي ميدان البيئة، وأنصبت بعض الوكالات المتخصصة مهام قطاعية تقابل تلك المنطة بوحدات محددة داخل الحكومات؛ ومن ثم فإن جداول أعمال تلك الوكالات قد تعكس أولويات متباعدة إلى حد كبير.

٤٤ - أما الكيانات الوحيدة التي بوسعها أن توجد هذه الهيئات المختلفة توجيهات متسقة وهي الحكومات. وبالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به المؤسسات الدولية غير الخاضعة لسلطة الأمين العام في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية، فإن التنسيق لن يكون فعالاً بشكل كامل ما لم تعمد الحكومات نفسها إلى تنسيق ما تقدمه من توجيهات. وباختصار، ينبغي أن يبدأ التنسيق على المستوى الدولي من داخل البلدان.

١١ التوصية

توصي فرق العمل بأن تبذل الحكومات مزيداً من الجهد لتحقيق الاتساق في المواقف الوطنية في مختلف المنتديات الحكومية الدولية. وينبغي أن يساعد فرق الإدارة البيئية الحكومات في تحقيق ذلك الاتساق وذلك عن طريق تقديم لمحات عامة عن الأنشطة والخطط ونُسُج السياسات في منظومة الأمم المتحدة ككل.

١٢ التوصية

توصي فرق العمل بأن تساعد المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الحكومات في كل منطقة، لدى مناقشة جدول الأعمال العالمي، على تحديد الأولويات التي تجسد الاحتياجات الخاصة لكل منطقة وعلى إبراز تلك الأولويات الإقليمية في جدول الأعمال العالمي. وينبغي أن يُشرك البرنامج، في تنفيذ الأولويات الإقليمية، الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، وكذا المؤسسات القادرة على توفير التمويل.

٤٥ - على أن المنتديات الحكومية الدولية الراهنة قاصرة عن توفير التوجيه اللازم في ميدان البيئة. فهذه المنتديات التي تتكون أساساً من مجلس إدارة البرنامج ولجنة التنمية المستدامة واجتماعات مؤتمر الأطراف في الاتفاقيات الرائدة، مت坦اثرة من حيث الزمان والمكان، وتحضرها مجتمع مختلف من الوزراء كما تتبادر من حيث نتائجها: فبعضها هيئات لاتخاذ القرار، بينما لا يعدو غيرها أن يكون منتدى للمناقشات بشأن السياسة العامة والتوصل إلى توافق الآراء واستعراض أنشطة الأمم المتحدة وخططها وتبادل الرأي مع المجموعات الرئيسية. وقد أعرب الوزراء عن عدم الارتياح لأن حضور هذا العدد الهائل من الاجتماعات يستغرق من وقتهم الكثير. وفضلاً عن ذلك، فإن كثرة الاجتماعات المختلفة التي تتناول موضع مختلف يجعل من الصعب على المشاركين تكوين "منظور الصورة الشاملة" وهو أمر مهم بالنسبة لتحديد الأولويات العالمية.

٤٦ - علاوة على ذلك، فإن الشكل التقليدي الذي وضعته الأمم المتحدة للاجتماعات الحكومية الدولية لا يستجيب كاملاً للحاجة إلى دراسة القضايا البيئية على مستوى رفيع. فالشكل التقليدي الذي وضعته الأمم المتحدة يتمثل في إجراء مناقشات رسمية تفضي إلى اتفاق بشأن الصيغة الدقيقة لنص معين. وهذا الشكل لا يناسب عدداً كبيراً من الأغراض المتواхدة من الاجتماعات الحكومية الدولية المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية. فتحقيق تلك الأغراض يستوجب شكلًا يتيح إجراء نقاش فعلي والتقليل من عدد البيانات وإجراء مناقشات أكثر تعمقاً وحدوث المزيد من التفاعل مع المجموعات الرئيسية فضلاً عن بذل جهود منظمة لوضع استراتيجيات ابتكارية من شأنها أن تواجه تحديات المستقبل.

٤٧ - وتؤكد فرق العمل على أن كلاً من لجنة التنمية المستدامة ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يؤدي دوراً لازماً ومتميماً فللجنة التنمية المستدامة تتيح منبراً للمناقشات الرفيعة المستوى، بما في ذلك المناقشات التي تدور على المستوى الوزاري، وهي تقيم جسور الربط بين العناصر البيئية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية. ومجلس إدارة البرنامج هو المنتدى الأول، وينبغي أن يظل كذلك، حيث يتاح للوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين أن يستعرضوا الأداء البيئي لمنظومة الأمم المتحدة ككل ويحددو الأولويات ضمن الإجراءات الجديدة.

١٣ التوصية

توصي فرق العمل بما يلي:

(أ) إنشاء منتدى بيئي عالمي - يعقد سنويا على مستوى الوزراء لاستعراض وتنقية جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال البيئة في إطار التنمية المستدامة؛ ومناقشة المسائل الرئيسية بصورة معمقة؛ وتعيين التحديات التي تقتضي تعاونا دوليا في ميدان البيئة ووضع خطط عمل للتصدي لتلك التحديات؛ واستعراض دور برنامج الوزارة فيما يتعلق بصدقوق البيئة العالمية؛ والمشاركة في مناقشات متنوعة مع غيرهم من الوزراء ومع ممثلي المؤسسات الدولية ومع المجموعات الرئيسية. وينبغي أن يكون مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو هذا المنتدى الحكومي الدولي، في السنوات التي يعقد فيها. أما في غير سنوات الانعقاد، فينبغي أن يتمثل هذا المنتدى في دورات استثنائية لمجلس إدارة البرنامج، تركز على المسائل ذات الأولوية العليا، على أن ينتقل مكان انعقاد هذه الدورات الاستثنائية من منطقة إلى أخرى وأن تحتل المسائل الإقليمية مكانة بارزة ضمن جداول أعمال تلك الدورات:

(ب) أن يكون جدول أعمال كل دورة من دورات مجلس الإدارة مفعما حيويا وحافزا على المناقشات بشأن قضايا الساعة، ومثيرا لاهتمام وسائل الإعلام. وينبغي أن تتناول كل دورة مواقف ذات أهمية عالمية، وعندما يتعلق الأمر بالمجتمعات المعقدة في المناطق، عليها أن تتناول مسائل تحظى باهتمام خاص في المنطقة المعنية. وينبغي أن تنظم كل دورة بحيث توفر مدخلات لجلسات لجنة التنمية المستدامة التي تعقد خلال السنة نفسها. وينبغي أن يتضمن جدول أعمال كل دورة من بين بنوده الرئيسية، بندًا يتعلق باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة من منظور شامل للقطاعات:

(ج) أن تكون العضوية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عضوية شاملة للجميع. ولا تنطبق هذه التوصية على لجنة المستوطنات البشرية لأنها هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٨ - وينبغي أن تقدم إلى مجلس الإدارة، في دوراته العادية والاستثنائية، تقارير من المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن أعمال فريق الإدارة البيئية بشأن توطيد الروابط فيما بين مكونات منظومة الأمم المتحدة. ويمكن أن تعقد الاجتماعات المشتركة لممثلي مؤتمر الأطراف في اتفاقيات مختارة، أوصي بها سابقا، "جنبا إلى جنب" مع دورات مجلس الإدارة.

٤٩ - وهناك حاجة إلى إقامة روابط أوثق بين المواريث البيئية والمستوطنات البشرية على المستوى الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات. ولن يكون من المناسب دمج مجلس إدارة البرنامج مع لجنة المستوطنات البشرية لأن لكل منها طابعا متميزا وجدول أعمال يختلف في جوانب منه من حيث الموضوع وتحضره مجموعة بعينها من الوزراء هم المسؤولون عن البيئة بالنسبة للأول المسؤولون عن الإسكان بالنسبة للثاني ومن المستبعد أن يوفد عدد كبير من الحكومات وزيرين إلى نفس الاجتماع. بيد أنه يمكن إقامة روابط متبادلة بين جدولي أعمال الهيئتين وتصميمهما بحيث يكمل أحدهما الآخر. وينبغي أن

يتضمن في جدول أعمال لجنة المستوطنات البشرية بندا دائما يتعلق بشؤون البيئة، كما تتبوأ المسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية نفس المكانة على جدول أعمال مجلس إدارة برنامج البيئة، على أن يكفل أقصى قدر ممكن من التزامن بين الاجتماعات التي تعقدها الهيئة في نيروبي.

١٤ التوصية

توصي فرق العمل بأن تضطلع لجنة الممثلين الدائمين وللجنة المسؤولين الرفيعي المستوى في نيروبي اللتان دعا إلى انعقادهما المدير التنفيذي بالنيابة عن رئيسهما، بمواصلة الاتصال الدولي بشأن المسائل المتعلقة ببرامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل وميزانيتها وعملياتها. وفي ضوء التغييرات الموصى بها في هذا التقرير، ينبغي أن ينظر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدور المستقبلي للجنة الوزراء والمسؤولين الرفيعة المستوى.

٥٠ - وينبغي المحافظة على الهوية الخاصة والطابع المميز للموئل، مع مراعاة ولايته المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٦٢/٢٢، المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧، بالصيغة الموضحة والمطورة في جدول أعمال الموئل. وهناك اعتبار هام بوجه خاص بالنسبة لفرق العمل، ألا وهو أنه تم تعيين الموئل مركز تنسيق لتنفيذ جدول أعمال الموئل وأن لجنة المستوطنات البشرية لها دور رئيسي في رصد تنفيذه.

٥١ - وينفذ الموئل برامجاً كثيرة للتعاون التقني موجهاً نحو الطلب يتضمن جدول أعمال واضح في مجال التنمية. ويتأتى الدعم المالي لهذا البرنامج من المصادر المخصصة فقط. وفي السنوات الأخيرة ضعف الأساس المالي للموئل إلى حد كبير، لا سيما فيما يتعلق بالأموال الأساسية الحاسمة لأداء أنشطته في مجال وضع المعايير. وإذا كان للموئل أن تضطلع بدورها في تشجيع تنفيذ جدول أعمال الموئل، فإنه يتحتم تعزيز مهامها في مجال وضع المعايير إلى حد كبير. وسيستلزم ذلك توفير قاعدة مالية أقوى، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل الأساسي. وفضلاً عن ذلك، ينبغي إزالة التداخل الحالي بين برامج التعاون التقني وأنشطة الدوائر الأخرى التابعة للموئل.

١٥ التوصية

توصي فرق العمل بما يلي:

(أ) أن ينظر المدير التنفيذي للموئل في أساليب بناء القدرات لتسهيل تنفيذ جدول أعمال الموئل، لا سيما عن طريق تعزيز الأنشطة الأساسية التي يقوم بها الموئل في مجال وضع المعايير وتطويره في شكل مركز للخبرة الرفيعة في مجال التنمية الحضرية، وفي أساليب الحصول على موارد التمويل الضرورية؛

(ب) أن تولي لجنة المستوطنات البشرية اهتماما خاصا بدورها في مجال رصد تنفيذ جدول أعمال المؤئل، وتحتخد الخطوات الازمة للتحضير للاستعراض الخمسي لتنفيذ جدول أعمال المؤئل الذي سيتم هذه المرة في عام ٢٠٠١.

٥٢ - وتولي فرق العمل أهمية قصوى للاستخدام الفعال لمرفق البيئة العالمية.

التوصية ١٦

توصي فرق العمل بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدعوة والتحليل والمشورة في المجال البيئي في تحديد أولويات مرفق البيئة العالمية وبرامجها تمشياً وصك مرفق البيئة العالمية، وذلك بالاستناد إلى المسؤولية التي يضطلع بها حالياً برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن ضمان الأساس العلمي لأنشطة مرفق البيئة العالمية. وينبغي أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور الجهة الحافظة والداعية إلى الاتجاهات الجديدة، وأن تضطلع بدور قيادي ضمن الوكالات المنفذة الثلاث التابعة لمرفق البيئة العالمية في مجال إسهام المشورة في المجال البيئي. وهذا الدور متتسق مع مركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الوكالة الرائدة في منظومة الأمم المتحدة في مجال تحديد المخاطر البيئية الكبيرة واقتراح التدابير العلاجية الازمة.

التوصية ١٧

توصي فرق العمل بزيادة التعاون فيما بين الوكالات المنفذة الثلاث التابعة لمرفق البيئة العالمية، عملاً بالمقررات ذات الصلة التي اتخذها مرفق البيئة العالمية.

وأو - إشراك المجموعات الرئيسية

٥٣ - تعني الاتجاهات الرئيسية العالمية ضمناً اضطلاع عناصر من خارج الحكومات بدور متزايد في الإجراءات والقرارات التي تمس البيئة والمستوطنات البشرية، بما في ذلك أنشطة منظومة الأمم المتحدة وقراراتها. ويتضمن جدول أعمال القرن ٢١ اعترافاً بهذا الواقع في وصفه لأدوار "المجموعات الرئيسية"، بما فيها المرأة، والشباب، والسكان الأصليون، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والنقابات، والأوساط التجارية والصناعية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعون، الوارد في الفصول من ٤٢ إلى ٣٢. والحكومات والهيئات الدولية تحتاج إلى حكمة هذه المجموعات وخبرتها ومعرفتها ومواردها إذا كانت ستتخذ قرارات تتعلق بالبيئة والمستوطنات البشرية، في سياق التنمية المستدامة، تكون قائمة على أساس علمي اقتصادي سليم، ومواتية للظروف المحلية ومتقدمة ورغبات عامة الناس.

٥٤ - ويمثل مؤتمر استكهولم المعنى بالبيئة البشرية والمنتدى الذي عقدته إلى جانب المجموعات غير الحكومية إنحازاً في الطريقة التي سعت بها المجموعات الرئيسية إلى التأثير في عملية صنع القرار الحكومي الدولي. وكان أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية حدثاً بارزاً آخر حضره ممثلون لنحو/..

٨ منظمة غير حكومية من أكثر من ١٦٠ بلداً. وحضر مؤتمر المؤهل الثاني في عام ١٩٩٦ نحو ٢٠٠ شخص وممثلون لما يزيد على ٥٠٠ سلطة محلية. وشمل الآليات الابتكارية التالية لغرض إشراك المجموعات الرئيسية منذ بداية العملية التحضيرية:

(أ) دعىت جميع الحكومات إلى إنشاء لجان وطنية للمؤهل الثاني تشمل مجموعة عريضة من شرائح المجتمع:

(ب) شمل فريق الصياغة الذي أعد جدول أعمال المؤهل ممثلي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية:

(ج) وأنشأ المؤتمر نفسه "لجنة شركاء" (اللجنة الثانية) حيث تم دعوة ممثلي المجتمع المدني رسمياً إلى الاجتماع في محفلهم الخاص وتقديم آرائهم إلى ممثلي الحكومات:

(د) وانضم المسؤولون التابعون للأمم المتحدة إلى ممثلي المجتمع المدني في إجراء سلسلة "حوارات تتعلق بالقرن الحادي والعشرين" بحثوا فيها بالتفصيل القضايا الرئيسية المتعلقة بمستقبل المدن، بما في ذلك المياه والطاقة:

(هـ) وأدرجت البيانات المدلّى بها في جلسات الحوار، بالإضافة إلى الملخصات التي أعدّها الرئيس عن المناقشات التي دارت في اللجنة الثانية، في الوثائق الرسمية للمؤهل الثاني.

٥٥ - واضطاعت أيضاً لجنة التنمية المستدامة بدور رئيسي في علاقاتها مع المجموعات الرئيسية. ويحضر اجتماعات لجنة التنمية المستدامة ممثلون لمجموعة عريضة من الجهات المهمة. وتسهر لجنة توجيهية ذات قاعدة عريضة من المنظمات غير الحكومية على تيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية. وتشجع اللجنة المشتركين الجدد، كما تقوم أمانة اللجنة بإعداد مبادئ توجيهية على أساس منتظم لمساعدتهم على المشاركة والمساهمة. وجرت العادة في اجتماعات لجنة التنمية المستدامة على السماح لممثلي المجموعات الرئيسية بالتكلم على قدم المساواة مع ممثلي الحكومات. وشملت الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٨ جزءاً ابتكارياً يتعلق بالصناعة شمل مشتركين من مختلف المجموعات الرئيسية. ومن المقرر تنظيم أجزاء إضافية تتعلق بـ "القطاع الاقتصادي" في اجتماعات اللجنة في المستقبل.

٥٦ - وكان في المشاركة المكثفة للمجموعات الرئيسية في المؤهل الثاني وفي أعمال لجنة التنمية المستدامة إحياء وإثراء للمداولات الهامة بالنسبة لمستقبل العالم. ومن الضروري اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان أن يصبح هذا النوع من المشاركة هو القاعدة في الأمم المتحدة. وينبغي البدء بلجنة المستوطنات البشرية ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

التوصية ١٨

توصي فرق العمل بما يلي:

(أ) أن تنظر لجنة المستوطنات البشرية في إنشاء مركز خاص لممثلي السلطات المحلية:

(ب) أن يسبق دورات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وللجنة المستوطنات البشرية في المستقبل أو يتداخل معها اجتماعات موضوعية منظمة تعقدها المجموعات الرئيسية، وتغطي نفس المواضيع الأساسية المدرجة في جدول الأعمال والتي ستتناولها الاجتماعات الحكومية الدولية. وينبغي إتاحة الفرصة لممثلي المجموعات الرئيسية لمناقشة النتائج التي تتوصل إليها هذه الاجتماعات في اجتماع مائدة مستديرة يعقدها مع الوزراء، وإبلاغ ذلك إلى مجلس الإدارة واللجنة، اللذين يدونان ردودهما:

(ج) إصلاح ممارسات مجلس الإدارة وللجنة المستوطنات البشرية، خطوة أولى، للوصول إلى المستوى الذي بلغته لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بإشراك المجموعات الرئيسية، ويتخذ مجلس الإدارة وللجنة أمانة اللجنة الخطوات اللازمة (مثلا، إعداد المبادئ التوجيهية) لتنسيق مشاركتها. وينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية أن تعيد النظر في قواعدها وممارساتها بهدف تشجيع وتنمية مشاركة المجموعات الرئيسية إلى أقصى حد عملي ممكن، تماشياً والمبدأ القائل بوجوب ترك القرارات النهائية لممثلي الحكومات. وتوصي أيضاً فرق العمل بأن يصدر الأمين العام مبادئ توجيهية عامة بشأن هذه المسائل، وتحث جميع وكالات الأمم المتحدة على التقيد بها.

٥٧ - ونظراً للاتجاهات العالمية والحاجة إلى أساليب إنتاج أنظف، فإنه واضح أن السياسة العامة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية يجب أن تكون أكثر تكاملاً مع صنع القرارات الاقتصادية. ومعنى ذلك أنه يجب أن يكون هناك حوار متوازن تماماً وفعال مع المصالح التجارية والصناعية وسائر المصالح الاقتصادية.

التوصية ١٩

توصي فرق العمل بأن يبحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤثر مع ممثلي المصالح التجارية والصناعية وسائر المصالح الاقتصادية، سبل إشراك هذه الأوساط بشكل بناء في مداولاتهم.

٥٨ - ويجب أن تحصل المنظمات غير الحكومية بصورة عامة على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسع لها المشاركة في الاجتماعات الحكومية الدولية وسائر عمليات الأمم/..

المتحدة. ولا يرفض المجلس منح هذا المركز في كثير من الحالات، غير أنه يلزم الانتظار سنة للحصول على الاعتماد.

٢٠ التوصية

توصي فرق العمل بتعجيز عملية اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات غير الحكومية، وعمليات سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، إلى أقصى قدر ممكن.

٥٩ - وتحاول للمنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان النامية موارد قليلة ولها قدرات أقل من المنظمات غير الحكومية في البلدان الصناعية. وينبغي أن يتخد برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل إجراءات لمساعدة هذه المنظمات على بناء قدراتها على المشاركة البناءة.

٢١ التوصية

توصي فرق العمل بما يلي:

(أ) أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموئل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصورة منتظمة، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية وقادرة المنظمات غير الحكومية، بتحديد احتياجات المنظمات غير الحكومية الجنوبية في مجال بناء القدرات، والعمل على تلبية تلك الاحتياجات، مباشرة وعن طريق تعبئة الأموال من المانحين الآخرين. وينبغي لهما أن تراعيا في ذلك الرابط الشبكي بين المنظمات غير الحكومية، لا سيما من خلال الاتصالات الإلكترونية، كما ينبغي لهما مساعدة المنظمات غير الحكومية الجنوبية على بناء قدراتها في هذا المجال؛

(ب) أن ينشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل وحدة متخصصة لتوفير للمنظمات غير الحكومية المعنية المعلومات الضرورية والمستكملة، وتساعدها، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقنياً ومالياً على إنجاز عملها بفعالية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. وينبغي أيضاً لهما إنشاء آليات لضمان إمكانية استفادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل من خبرة المنظمات غير الحكومية ومساهمتها؛

(ج) أن يجري تشجيع المنظمات غير الحكومية على تعزيز قدراتها من أجل المساهمة بفعالية في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، بما في ذلك تحسين التعاون والربط الشبكي فيما بينها وإنشاء مراكز لتنسيق الاتصال مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل على الصعيد العالمي والإقليمي.

٦٠ - وكثيراً ما تواجه المجموعات الرئيسية من البلدان النامية صعوبات في حضور المفاوضات والمجتمعات الدولية حتى وإن كان من حقها المشاركة فيها، وذلك بسبب افتقارها للأموال الازمة لغطية تكاليف السفر والبدل.

التوصية ٢٢

توصي فرق العمل بأن تتخذ وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية أقصى قدر من الخطوات لتمكين المجموعات الرئيسية من هذه البلدان من المشاركة الفعلية في أنشطتها، وذلك من خلال بناء القدرات ومن أجل تمكينها من المشاركة الفعلية في المفاوضات والمجتمعات، ومن خلال إنشاء صناديق تساهم فيها الحكومات والجهات الأخرى.

التوصية ٢٣

توصي فرق العمل بأن يعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤهل نظامهما المتعلقة باستلام المعلومات الواردة من المنظمات غير الحكومية بشأن المشاكل المتعلقة بالبيئة والمستوطنات البشرية، لا سيما المشاكل الناشئة، والرد عليها. وفي هذا الصدد، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤهل أن يشجعاً المنظمات غير الحكومية على توفير المعلومات بشأن المشاكل الجديدة التي يمكن أن تنشأ على سبيل المثال عن استخدام التكنولوجيات الجديدة أو عن أنشطة الإنتاج الجديدة أو التغييرات في السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية.

زاي - الدور المحتمل لمجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة بعد إعادة تشكيله

٦١ - في الفقرتين ٨٤ و ٨٥ من تقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة (A/51/950)، أشار على المجتمع الدولي بمفهوم جديد للوصاية، واقتراح أن يعاد تشكيل مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة ليصبح المنتدى الذي تمارس الدول الأعضاء من خلاله وصايتها الجماعية على سلامية البيئة العالمية والمناطق المشاع مثل المحيطات والغلاف الجوي والفضاء الخارجي، وأن يعمل كذلك بوصفه حلقة وصل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني في معالجة مجالات الاهتمام العالمي هذه. وفي مذكرة لاحقة إلى الجمعية العامة (A/52/849)، ذكر الأمين العام بهذا الاقتراح، وأشار إلى أنه يتضح بشكل متزايد أن القضايا المتعلقة بسلامة البيئة العالمية والمناطق المشاع تؤثر تأثيراً مباشراً على مستقبل الإنسانية، وأنه يتغير إدراك ومعالجة تلك القضايا من منظور استراتيجي وطويل الأجل. واقتراح الأمين العام أيضاً أن تمضي فرق العمل قدماً في تطوير مقتراحاته.

٦٢ - وعند استعراض مقتراحات الأمين العام، أطلعت فرق العمل على مذكرة الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/52/850) بشأن جمعية الألفية ومنتدي الألفية. واقتصرت تلك المذكرة أن تسمى دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين "جمعية الألفية" وأن تشمل جزءاً رفيع المستوى يسمى "مؤتمر قمة الألفية". وسيطلب إلى مؤتمر القمة تقديم توجيهه إلى الأمم المتحدة لمواجهة تحديات القرن الجديد، بما في ذلك مسائل من قبيل طبيعة الأمم المتحدة وأهدافها الجوهرية، وكيف يمكن لها أن تقيم علاقات وأن تتفاعل مع العدد

المتزايد من المؤسسات الدولية، ومع مجتمع مدنی عالمي يتسم بقوة متزايدة، وأسواق ونظم إنتاج عالمية تتسم بتكامل أكبر. واقتصرت مذكرة الأمين العام أيضاً أن تقوم المنظمات غير الحكومية وغيرها من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني بتنظيم منتدى الألفية كي يعقد وقت انعقاد الجمعية العامة.

٦٣ - وفي المذكرة ذاتها المقدمة إلى الجمعية العامة، أعلن الأمين العام أنه لتسهيل إجراء مناقشات مركزة واتخاذ قرارات عملية، سيعقد تقريراً عن موضوع جمعية الألفية بعنوان "الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين". وسيعتمد التقرير على سلسلة من الأحداث غير الرسمية تشتهر فيها الدول الأعضاء والعناصر الفاعلة الأخرى التي ستعقد في مراكز إقليمية في مختلف أنحاء العالم؛ وعلى أحداث ذات طبيعة متخصصة أكثر في الأمم المتحدة؛ وعلى نتائج المشاورات التي تجرى حالياً داخل لجنة التنسيق الإدارية.

٦٤ - وأشارت فرق العمل أيضاً إلى المقرر الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية الخامسة التي عقدت مؤخراً بشأن تشريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإصلاحه وتعزيزه. وفي ذلك المقرر، انتهى مجلس الإدارة، في جملة أمور، إلى أن يقوم في دورته العادية القادمة باستعراض ما آل إليه الإصلاح الجاري في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن يقدم إلى جمعية الألفية النتائج التي يتوصل إليها بشأن الترتيبات المؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات البيئية في القرن المقبل ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا السياق. وترى فرق العمل أن هذه النتائج ستتوفر منظوراً بيئياً هاماً لجمعية الألفية وستعزز العملية التحضيرية.

التوصية ٢٤ توصي فرق العمل بما يلي:

(أ) يجري المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار التحضير لعقد الدورة العادية القادمة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مشاورات واسعة النطاق فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية لمواجهة التحديات البيئية في القرن المقبل؛

(ب) تشمل هذه المشاورات ممثلي الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأن تتوج المشاورات بمنتدى للبيئة لمدة يومين يعقد مباشرة قبيل انعقاد الدورة التالية لمجلس الإدارة وبالتالي معها. وعلى المنتدى أن يقدم إلى كل من مجلس الإدارة، وجمعية ومنتدى الألفية، مقتراحات تطلعية لحماية البيئة العالمية، بما في ذلك الدور المحتمل لمجلس الوصاية في المستقبل؛

(ج) أن تطرح لجنة المستوطنات البشرية منظورات تطلعية بشأن المسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية كجزء من هذه العملية. وستساهم هذه المنظورات أيضاً في التحضيرات لاستعراض الخامس سنوات لجدول أعمال المؤئذ المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠١.

التدليل الأول

عضوية فرقة العمل

أعضاء فرقة العمل

كلاوس - توبيير (الرئيس)

المدير التنفيذي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ماريا جوليا السوغاراي، وزيرة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة، الأرجنتين

كريستينا امواكو - نوما، وزيرة التعليم، غانا

جون أشي، السفير/نائب الممثل الدائم لأنتiguous وبربودا لدى الأمم المتحدة

جوليا كارابيات ليلو، وزيرة الموارد الطبيعية والثروة السمكية، المكسيك

نيتين ديساي، وكيل الأمين العام، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة

لارس - غوران انجلنديت، الممثل الدائم للسويد لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤهل

جورو فيجيلانجير، وزيرة البيئة، الترويج

جان - بير هالبواكس، الأمين العام المساعد/المراقب المالي، مكتب الأمم المتحدة لتخفيض البرامج والميزانية والحسابات

سير مارتن هولوجيت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

أشوك كوسلا، بداخل التنمية، الهند

مارتن خور، مدير شبكة العالم الثالث، ماليزيا

تومي كوه، سفير متّحول، وزارة الخارجية، سنغافورة

جوليا مارتن لوفيفير، شركة ليد الدولية المحدودة، نيويورك

جيمز جوستاف سبيث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

موريس سترونج (بحكم منصبه)، المستشار الخاص للأمين العام

محطفى كمال طلبة، رئيس المركز الدولي للبيئة والتنمية، القاهرة

جوزيف توموسنجي، المفوض السامي لجمهورية أوغندا لدى الهند

مكارم ويبيسونو، الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تيموثي أ. ويرث، رئيس مؤسسة الأمم المتحدة

مايكل زاميت كوتاجار، الأمين التنفيذي، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

مستشارا فرقة العمل

إيلين كلاوسن

بيتر ثاشير

أمانة فرقة العمل

دونالد كنيارو

بير باكين

ليسلی بویول

دوناتوتس اوکبلا

توماس ستول

التدليل الثاني

اختصاصات فرق العمل

فيما يلي اختصاصات فرق عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية:

- (أ) استعراض الهيأكل والترتيبات القائمة التي يتم عن طريقها الاضطلاع بالأنشطة البيئية والأنشطة المتصلة بها داخل الأمم المتحدة، مع الإشارة بشكل خاص إلى الإدارات والصناديق والبرامج التي تخضع لسلطة الأمين العام، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أيضاً البرامج والأنشطة ذات الصلة في الوكالات المتخصصة؛
- (ب) وفي هذا الصدد، التركيز بصفة خاصة على المهام المميزة المتعلقة بالسياسات العامة، وبوضع القواعد والمعايير، ووضع البرامج وتنفيذها، والتمويل، فضلاً عن العلاقات بين هذه المهام؛
- (ج) تقييم كفاءة وفعالية الهيأكل والترتيبات القائمة، وتقديم التوصيات بشأن التغييرات والتحسينات التي من شأنها أن تحقق المستوى الأمثل من العمل والفعالية للأنشطة البيئية التي تتضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه المنظمة أو "المرجعية" البيئية الرئيسية، فضلاً عن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه المصدر الرئيسي للمدخلات البيئية في عمل لجنة التنمية المستدامة؛
- (د) إعداد مقتراحات تكون محل نظر الأمين العام ومن ثم تقديمها إلى الجمعية العامة، بشأن إصلاح وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية.

— — — — —